مبادرة الإصلاح العربي
ARI

الإبحار في حالة عدم اليقين: نضالات المجتمع المدني وتحدياته في تونس ما بعد 2011

رانيا برو وحمزة المؤدب

عن الكتّاب

حمزة المؤدب هو زميل في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، وتشمل اهتماماته البحثية السياسة والاقتصاد والدراسات الأمنية. يركّز عمله على الاقتصاد السياسي في تونس وشمال أفريقيا، وسياسات التدفقات غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية، والحوكمة والفساد، والعلاقة بين التنمية والأمن. وهو يشارك حاليًا في قيادة برنامج الاقتصاد السياسي في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. كما عمل مؤدب مستشاراً للعديد من المنظمات الدولية في قضايا تتعلق بسياسات التنمية، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والهشاشة والنزاعات. قبل انضمامه إلى كارنيغي، كان المؤدب باحثاً زميلاً باحثاً في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا وزميل جان مونيه لما بعد الدكتوراه في المعهد. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية في باريس.

رانيا برو هي مستشارة مستقلة في تحليل السياسات والمناصرة وإدارة المنح في مجالات حقوق الإنسان والشؤون السياسية وتنمية المجتمع المدني. عملت سابقا كمسؤولة برامج أولى في برنامج السياسات والمناصرة - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسات المجتمع المفتوح.

© 2025 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: أشخاص في مظاهرة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في الذكرى الرابعة عشرة للثورة التونسية في تونس العاصمة في 14 يناير/كانون الثاني 2025. (c) ياسين القايض / أناضول

نيسان/ أبريل 2025

المحتويات

مقدمة **1**

المشهد المتغير للمجتمع المدني في تونس **1**

المجتمع المدني قبل عام 2011: بين المواطنة المزدهرة والقمع 1

دور المجتمع المدني في تونس ما بعد عام 2011 3

الإطار القانوني والمؤسسي لما بعد عام 2011 الذي يحمي الحقوق ويضمن المشاركة المدنية **4**

ظهور فاعلين جدد وأشكال جديدة من المشاركة في الفضاء المدني **5**

حدود المجتمع المدني **7**

من فضاء مدني مسدود إلى فضاء مدني مقموع **9**

المسارات المحتملة للمجتمع المدني وهو يواجه المزيد من القيود **12**

تقييم تدخل المانحين في تونس بعد عام 2011 **13**

خاتمة **14**

مقدمة

برز مفهوم «المجتمع المدني» في تونس خلال طفرة الجمعيات في ثمانينيات القرن العشرين، وهي فترة تميزت بالانتقال من الاحتكار السياسي للحزب الحاكم إلى مشهدٍ حزبي أكثر تعددية. هذه النشأة خلال الديناميكية السياسية في الثمانينيات جعلت من «المجتمع المدني» رمزًا للمُثُل التشاركية والمواطنة.[1] ومع مرور الوقت، أصبح المصطلح في تونس مرادفًا لقطاع الجمعيات إلى حدٍ كبير، وطغى على أشكال أخرى من العمل الاجتماعي المستقل والعمل الجماعي، مثل النقابات والمنظمات المهنية والنوادي، والمنظمات التي تركز على الترفيه. وبعيداً من كونه مفهوماً محايداً، اكتسب «المجتمع المدني» تهمةً سياسيةً، ارتبطت غالباً بجهود إرساء الديمقراطية.

اتسم تاريخ المجتمع المدني في تونس قبل عام 2011 بالازدواجية المستمرة، اذ انقسمت الجمعيّات بين الاستتباع السلطوي وتأكيد المواطنة[2]. وكانت العديد من الجمعيات التي أنشأها أو استلحقها نظاما بورقيبة وبن علي، بمثابة أدواتٍ لممارسة السيطرة على المجتمع. وسواء كان ذلك بمبادرة من أعلى هرم السلطة أو برعاية وتوجيه من الدولة، فإن النتيجة كانت تَحوّل جمعيات كثيرة إلى أدوات للمحسوبية، ولعبت دورًا حاسمًا في تعزيز وإدامة الأنظمة الاستبدادية من عام 1956 إلى عام 2011.[3] بينما دافعت جمعيات أخرى عن قضايا تتراوح بين حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الخريجين العاطلين عن العمل والسجناء السياسيين والأطفال والمهاجرين والصحافيين. فوقفوا ضد التعذيب والعنف ضد المرأة، ما يعكس تطلعًا عميقًا لدى الأفراد والفئات الاجتماعية لتوسيع مجالات الحرية. وفي مواجهتهم للنظام، أكدوا تصميمهم على الانتقال من وضع الرعايا إلى وضع المواطنين[4].

ولعبت هذه المجموعات المستقلة دورًا رئيسيًا في ثورة كانون الثاني/يناير 2011 وما تلاها من مرحلة انتقالية. واتسمت فترة ما بعد عام 2011 بتغيّر كبير في الإطار التشريعي الذي سهّل إنشاء العديد من الجمعيات الناشطة في مجالاتٍ مختلفة وفي مناطق جغرافية مختلفة. وبالنظر إلى الدور النشط للمجتمع المدني التونسي في المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة 2011، فمن الأهمية بمكان دراسة العوامل الأساسية التي سهلت هذه المشاركة النشطة. وكان للدعم المالي والتقني الكبير الذي قدمته الجهات المانحة المؤسسية والخاصة على حد سواء دور كبير في ذلك. ومع ذلك، أدى هذا التدفق من الدعم أيضًا إلى ظهور مشهد جمعيّاتي يعتمد بشكل كبير على التمويل الأجنبي ويتشكل من خلال مقاربات قائمة على المشاريع التي تتماشى بشكلٍ أو بآخر مع أجندات الجهات المانحة. هذا النهج، إلى جانب نموذج التمويل القائم على المشاريع، لم يترك مجالًا كبيرًا للجمعيات لتطوير أجنداتها واستراتيجياتها طويلة الأجل، ما أضعف روابطها مع مجتمعاتها المحلية. وعلاوة على ذلك، اتسعت الفجوة القائمة بين جمعيات المجتمع المدني الراسخة ذات الروابط القوية في العاصمة تونس والمنظمات الأصغر حجماً ذات التوجه الخدمي بشكلٍ أساسي، في المناطق الطرفية والريفية.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن، تشكّل مسار المجتمع المدني في تونس عبر الاحتراف الذي جسّد العامل الرئيسي الفاصل بين حقبة ما قبل عام 2011 وما بعدها، وبين أجيال الناشطين، وإلى حدٍ ما بين تونس العاصمة وبقية البلاد. وفي حين مكّنت الاحترافية الفاعلين المدنيين بعد عام 2011، إلا أنها ساهمت أيضًا على نحوٍ متناقض في إضعافهم، فاستهدفهم الخطاب الشعبوي بشكلٍ متزايد ونُزع الشرعية عنهم، مصورًا إياهم كـ«نخب مموّلة من الخارج» تشكل تهديدًا للسيادة الوطنية. ومع ذلك، فإن هذه الهشاشة ليست فقط نتاج الشعبوية، بل تنبع أيضًا من الانشقاقات الداخلية المتعددة التي تتقاطع مع المجتمع المدني، ومن فهم معيّن للديمقراطية فشل في نهاية المطاف في تأمين ترسيخها.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم نظرة ثاقبة على مشهد المجتمع المدني في تونس، وتسليط الضوء على نقاط قوته وضعفه. وتستعرض إنجازاته البارزة، مثل المشاركة الفعالة في صياغة دستور عام 2014 وقانون العدالة الانتقالية وتشريعات مكافحة العنصرية، على مدى العقد الماضي. وتهدف أيضًا إلى دراسة الفرص الضائعة والعقبات التي ساهمت في الوضع الحالي المليء بالتحديات، بما في ذلك عودة الاستبداد والتدابير القمعية التي فرضها الرئيس قيس سعيد على الأصوات المعارضة، ومن ضمنها منظمات المجتمع المدني.

المشهد المتغير للمجتمع المدني في تونس

المجتمع المدني قبل عام 2011: بين المواطنة المزدهرة والقمع

يرتبط ظهور المجتمع المدني في العالم الإسلامي ارتباطًا وثيقًا بتاريخ الاستعمار. وأظهرت دراسات عديدة كيف حدث تطور المجال العام في العالم الإسلامي في سياق المجتمع الاستعماري.[5] إذ أدى تطبيق القوانين الفرنسية إلى خلق إطارٍ

1 Habib Belaid, «Le mouvement associatif en Tunisie à l'époque coloniale : quelques réflexions», Les cahiers du CRASC, no. 5, 2002, pp. 93-104. (Belaid, 2002).

2 Sana Ben Achour, «Société civile en Tunisie : les associations entre captation autoritaire et construction de la citoyenneté», in Anna Bozzo and Pierre-Jean Luizard, eds., Les sociétés civiles dans le monde musulman, Paris, La Découverte, 2011, pp. 293-311. (Achour, 2011)

3 Michel Camau and Vincent Geisser, Le syndrome autoritaire. Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, Paris, Presses de Sciences Po, 2003.

4 عاشور، 2011.

5 See: Anna Bozzo and Pierre-Jean Luizard, eds., Les sociétés civiles dans le monde musulman, Paris, La

تشريعي استحوذت عليه الجهات الفاعلة المحلية التي واجهت الاستعمار. لهذا السبب تبلورت فكرة المواطنة الحديثة في صراع مع الدولة التي تجسدها السلطة الاستعمارية، واستمر هذا المفهوم منذ ذلك الحين: ظهر المجتمع المدني في مواجهة الدولة.[6]

اعتُمد الإطار القانوني لـ«الجمعيات» رسميًا عام 1888، أي بعد سنواتٍ قليلة من تأسيس الحكم الاستعماري الفرنسي في تونس، وكان الإطار القانوني لـ«الجمعيات» جزءًا من القوانين الاستثنائية. لكن عام 1936، أدخلت سلطات الحماية الفرنسية إصلاحات عدة، فاعتمدت نظام التصريح المستوحى من القانون الفرنسي الخاص بالجمعيات لعام 1901. وعلى الرغم من هذا الاستثناء، احتفظت السلطات الاستعمارية بحقها في فرز الجمعيات لاعتبارات سياسية، وأبقت على سيطرتها على الأنشطة المدنية. ووُضعت أربعة معايير لتعريف الجمعيات: الطوعية والعلنية[7] والشرعية والتعددية. خلال فترة الحكم الاستعماري، برزت الجمعية الحديثة كشكلٍ جديد من أشكال التنظيم الاجتماعي، وكانت بمثابة منصةً لظهور القومية السياسية وتأكيدها، وتعبيرًا عن الهوية الثقافية العربية الإسلامية. وكان انتشار «الجمعيات» التونسية ملحوظًا بشكلٍ خاص بين عامي 1905 و1913، فبلغ عددها بحسب التقديرات الرسمية عام 1937، 149 جمعية تونسية، مقابل 1714 جمعية فرنسية ناشطة في تونس في مختلف المجالات، من ضمنها الجمعيات الخيرية والرياضية والشبابية والنسائية والثقافية والمهنية.[8]

وعلى الرغم من أعدادها القليلة نسبيًا في بلدٍ يبلغ تعداد سكانه مليوني نسمة، إلا أن هذه الجمعيات مثلت ظهور المجتمع المدني في سياق الهيمنة الاستعمارية وديناميات الحداثة المعقدة التي عززتها السلطة الاستعمارية وكبحتها في آن واحد، بهدف قمع صعود الوطنية التونسية. وخلال الحقبة الاستعمارية، ساهمت العديد من الجمعيات بنشاط في تشكيل مشهد ثقافي جديد ونشر القيم التقدمية في مواجهة المعايير التقليدية. وازدهرت الأوساط الفكرية والحركات الشبابية والجمعيات التعليمية والثقافية والرياضية والطلابية والنسائية، وكانت بمثابة محفّزات للتحول الاجتماعي وداعية إلى تنمية الوعي الوطني الطامح نحو التحرر. ولعبت هذه الجمعيات دورًا نشطًا في تعزيز نمو حركة التحرر الوطني، فكانت بمثابة قنوات بين المجتمع المدني أو المجال الجمعوي ومجال النشاط السياسي والنضال من أجل الحرية. وشكلت حركة الكشافة و«الشبيبة المدرسية» قنوات اتصال للقضية الوطنية. ووفّرت الجمعيات منبراً لتعبئة الشباب وتعزيز الروابط بين القادة والقاعدة الشعبية ونشر الرسائل والأفكار السياسية.

وفي أربعينيات القرن العشرين، شهدت الحركة النقابية توسعًا كبيرًا على الصعيدين الاجتماعي والجغرافي، وتطورت إلى حركة جماهيرية اتسمت بتزايد «التوْنسة».[9] وبحلول عام 1944، انفصلت الحركة النقابية ممثلة في «الاتحاد العام التونسي للشغل» عن الكونفدرالية العامّة للشغل (CGT)، ما يشير إلى تحول واضح نحو استبعاد الأوروبيين من المنظمات التونسية. وفي الوقت نفسه، برز اتجاه نحو توحيد الجمعيات التونسيّة في اتحادات أو نقابات.[10]

بعد استقلال تونس عام 1956، شهد المجتمع المدني تحولًا تحت تأثير الدولة البورقيبية التحديثية والأبوية. وتبنى النظام الذي اتسم بهيمنة شخصية الزعيم - الرئيس، مفهومًا مركزيًا وأحاديًا للسلطة. وفي وقتٍ مبكر، تدخّل النظام على نطاق واسع في المجتمع المدني، فحلّ العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية والتضامنية والتحالفات والنوادي، وغيرها من المنظمات (من ضمنها الجمعيات الزيتونية المرتبطة بجامع الزيتونة المحافظ). وحُوّلت أصولها غالبًا إلى لجان جديدة، إذ سعى النظام إلى إعادة هيكلة وفرض نظامه الاستبدادي.[11] كما أدى هذا التحول إلى إنشاء منظمات مثل «الاتحاد الوطني للمرأة التونسية» الذي صُمم ليحل محل مختلف الجمعيات النسائية التي ظهرت خلال الحقبة الاستعمارية.

ومع بدء الحبيب بورقيبة عملية التحديث التي فكّكت المؤسسات التقليدية وهمّشت المؤسسة الدينية، ظهرت حركة إحيائية عُرفت لاحقاً بـ«حركة النهضة» بين قطاعات محافظة من السكان في الستينيات، كرد فعلٍ على المخاوف من التغريب في تونس ما بعد الاستقلال. ولم يقتصر برنامج الرئيس التحديثي على مصادرة الأصول التي استُخدمت لتمويل المساجد والمدارس القرآنية والجمعيات الخيرية فحسب، بل سعى أيضًا إلى إصلاح المناهج الدينية لجامع الزيتونة، المؤسسة التعليمية والإسلامية الأولى في تونس،[12] وحُظر تعدد الزوجات، واعتُمد قانون الأحوال الشخصية الذي عزز حقوق المرأة بموجب مرسوم رئاسي عام 1957.[13] نتج عن هذا دخول الحركة الإسلامية في الثمانينيات في عملية تسييس تهدف إلى الربط بين الدعوة والعمل الخيري والنشاط السياسي.

وفي السبعينيات، بدأت شريحة من اليسار التونسي في الانخراط في تأسيس جمعيات، ما أدى إلى تشكيل عدة مجموعات مهمة، منها «الرابطة التونسية لحقوق الإنسان» (عام 1977)، و«المكتب التونسي لمنظمة العفو الدولية»، وحركة «نوادي السينما».[14] وكان هدف هؤلاء الناشطين إعادة توجيه السعي

Découverte, 2011 (Bozzo & Luizard, 2011) ; and Belaid, 2002.

6 Jean Leca, «De la lumière sur la société civile», in Sudipta Kaviraj and Sunil Khilnani, eds., Civil Society, History and Possibilities, Cambridge University Press & New Delhi, Foundations Books, 2003, cited in Bozzo & Luizard, 2011.

7 يشير مصطلح «العلنية» هنا إلى الاشتراط بأن تعمل الجمعيات بشكلٍ مفتوح وشفاف، وأن يكون وجودها وهدفها وأنشطتها شفافة ومتاحة للجمهور، ما يضمن المساءلة والشرعية.

8 بلعيد، 2002.

9 بلعيد، 2002.

10 Najet Mizouni, «L'UGTT, moteur de la révolution tunisienne», Tumultes, nos. 38-39, 2012, pp. 71-91.

11 Michel Camau and Vincent Geisser, Le syndrome autoritaire. Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, Paris, Presses de Sciences Po, 2003.

12 Kenneth J. Perkins, A History of Modern Tunisia, London, Cambridge University Press, 2004.

13 Anne Wolf, Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda, London, Hurst, 2017.

14 Larbi Chouikha and Éric Gobe, «Les organisations de défense des droits de l'Homme dans la formule politique tunisienne : acteurs de l'opposition ou faire-valoir du

إلى الحريات من المجال السياسي فقط إلى الفضاء المدني. وفي مواجهة القيود المفروضة على السياسة الرسمية والنفوذ المتزايد للجماعات الإسلامية في التعبئة الشعبية، أعادت بعض الفصائل توجيه نشاطها إلى الفضاء المدني الذي وإن كان يُنظر إليه على أنه نخبوي، إلا أنه كان يُعتبر مع ذلك مهمًا.

في عهد بن علي الذي تولى السلطة عام 1987، أصبح المجتمع المدني نقطة محورية في الصراع من أجل الحقوق الأساسية والحريات المدنية بين النظام الاستبدادي ومعارضيه. واستولى نظام بن علي على سردية «المجتمع المدني» للترويج لها باعتبارها خطابًا خاصًا به لإضفاء الشرعية. فدأب موظفو الدولة والحزب الحاكم «التجمع الدستوري الديمقراطي» ووسائل الإعلام الرسمية والصحافة على الترويج لحيوية المجتمع المدني الذي كان يضم عشية سقوط النظام عام 2011 ما مجموعه 9517 جمعية. لكن افتقرت العديد من هذه الجمعيات إلى الاستقلالية وجرى استتباعها فعلياً من قبل النظام، ما خلق وهماً بوجود مجتمع مدني مزدهر. وبلغت الطفرة في تشكيل الجمعيات الجديدة ذروتها بين عامي 1987 و1990، مع زيادة استثنائية بلغت 2845 جمعية خلال هذه الفترة، أي بزيادة مذهلة بلغت 144 في المئة، بمتوسط 948 جمعية جديدة في السنة. وباتباع هذا المسار، ارتفع نموها من 1,976 جمعية إلى 7,321 جمعية بين عامي 1987 و2000. واستمر هذا الاتجاه بشكل مطرد، مع تكاثر الجمعيات عامًا بعد عام، ليصل مجموعها إلى 9,517 جمعية بحلول عام 2010، عشية سقوط النظام.[15]

انقسم المشهد المدني عشية الثورة إلى ثلاث فئات: النقابات والمنظمات المهنية (نقابة المحامين والقضاة والمهندسين وغيرهم)، والمنظمات غير السياسية التنموية أو المنظمات التي تركز على الترفيه (الكشافة والجمعيات الرياضية وغيرها)، و«المنظمات الرقابية» التي تركز على حقوق الإنسان مثل «الرابطة التونسية لحقوق الإنسان» و«الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات» و«المجلس الوطني للحريات». وكان لكل منها مرجعيات مختلفة في العمل والموارد والأهداف والعلاقة مع النظام. سُمح للمجموعة الأولى - النقابات العمالية والمنظمات المهنية - بالوجود، لكنها خضعت لمحاولات التقييد والاستتباع. أما المنظمات غير السياسية فسُمح لها بالعمل طالما تتوافق أنشطتها مع أجندة النظام أو أنشأها النظام نفسه وسيطر عليها. ومن بين هذه الفئة، بعض الجمعيات التي وصفها منتقدو النظام بالمنظمات الحكومية العلنية(OVGs) التي تركز في المقام الأول على مساعدة السكان وخدمتهم للتعويض عن تراجع الدولة وتراجع قدراتها على إعادة توزيع الثروة. أما الفئة الثالثة من الجمعيات، وهي المنظمات الرقابية، فتعرضت للقمع و/أو الاختراق و/أو الاستتباع.[16]

دور المجتمع المدني في تونس ما بعد عام 2011

تحققت عملية الانتقال السياسي الناجحة في تونس من خلال المشاركة العميقة والثابتة للمجتمع المدني - منذ لحظة اندلاع الانتفاضة، مرورًا بعملية صياغة الدستور، ووصولاً إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، حتى الانقلاب الرئاسي في 25 تموز/يوليو عام 2021. عانى مشهد المجتمع المدني في تونس اضطرابًا كبيرًا في أعقاب ثورة كانون الثاني/يناير 2011. فبينما تأسس عدد من المنظمات في ظل نظام بن علي، تميزت فترة ما بعد عام 2011 بإنشاء العديد من الجمعيات الناشطة في مجالات مختلفة كانت مهمشة في ظل النظام السابق، لا سيما في مجالات تعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والمساءلة.[17] كما سهّل هذا التوسع اعتماد إطار تشريعي ليبرالي جديد في العام 2011 - المعروف باسم المرسوم بقانون رقم 88 - الذي سهّل تسجيل الجمعيات بشكلٍ كبير.

وكان العديد من المواطنين الذين أسسوا فيما بعد الكثير من منظمات المجتمع المدني الجديدة في تونس، في طليعة الحركة الاحتجاجية ضد النظام السابق. وبينما عكس هذا «الغليان المواطني» الديناميكية التي أطلقتها الحريات التي تحققت حديثًا، إلا أن هذا النسيج الجمعوي لم ينشأ من العدم. فعلى الرغم من القمع الذي مارسه النظام السابق، كان لتونس مشهد مدني قائم من قبل يتألف من نقابات عمالية وجمعيات مهنية وجمعيات خيرية ومنظمات شعبية، لطالما أشركت المواطنين في الحياة المحلية والإقليمية وساهمت في النقاشات الوطنية. ولعبت مجموعة صغيرة، ولكن مؤلفة من الجمعيات المستقلة، دورًا حاسمًا قبل الثورة، من ضمنها جمعيات حقوق الإنسان مثل «الرابطة التونسية لحقوق الإنسان» و«جمعية مناهضة التعذيب في تونس» و«الفرع المحلي لمنظمة العفو الدولية» و«المجلس الوطني للحريات في تونس»، والجمعيات النسوية مثل «الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات»، والنقابات العمالية والمنظمات المهنية مثل «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«عمادة المحامين».

إلى جانب هذه الجمعيات، اكتسبت منظمات المجتمع المدني التي تأسست حديثًا بسرعة من خلال التزامها وروحها المدنية، مكانتها كلاعب أساسي في بناء نظام سياسي تعددي قائم على سيادة القانون. كما ساعدت هذه المنظمات على إرساء أسس ثقافة العمل المدني التي شكلت المجال العام في تونس على مدى عقد من الزمن. وشهدت فترة ما بعد الثورة قفزة نوعية في نشاط المجتمع المدني، عززتها الشرعية الجديدة للمطالب الاجتماعية التي أضفتها الثورة عليها. وكان هذا التحول واضحًا في التنوع المتزايد للقضايا التي جرى الدفاع عنها في وقتٍ مبكر، لا سيما في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة، وحرية التعبير ومكافحة الرقابة، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاجتماعية، والتضامن، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الإقليمية والمحلية، والتنمية المستدامة.

régime ?», L'Année du Maghreb, V (2009), pp. 163-182.

15 عاشور، 2011.

16 Béatrice Hibou, La Force de l'obéissance. Économie politique de la répression en Tunisie, Paris, La Découverte, 2006.

17 Fondation for the Future, Étude sur les organisations de la société civile en Tunisie, 2013 https://www.cawtarclearinghouse.org.

كما رافق نمو المجتمع المدني وتحوله إعادة توزيع على المستوى الجغرافي. فبعد أن كانت منظمات المجتمع المدني تاريخيًا حضرية ومتمركزة في المدن الكبرى في البلاد، في تونس العاصمة ونابل وصفاقس على وجه الخصوص، انتشرت أخيرًا في المناطق الداخلية المهمشة سابقًا، وأصبحت تمثل بشكل متزايد تنوع المجتمع التونسي نفسه. وبدا أن ظهور شبكة صغيرة من الجمعيات في منطقة الوسط الغربي (القصرين وسيدي بوزيد والقيروان) وفي الجنوب (قفصة ومدنين) كان مدفوعًا برغبةٍ متزايدة من منظمات المجتمع المدني في تشكيل شبكةً حول مواضيع مشتركة، لا سيما في ما يتعلق بحقوق الإنسان والتنمية الجهوية.

وبشكلٍ عام، ارتفع عدد الجمعيات المسجلة في تونس إلى أكثر من الضعف في العقد الذي أعقب عام 2011 من 9,115 جمعية قبل كانون الثاني/يناير 2011 إلى 24,836 جمعية حتى حزيران/يونيو 2023. ومن بين هذه الجمعيات، هناك 1,815 جمعية ذات اختصاص علمي، و216 جمعية تركز على المرأة، و3,047 جمعية ذات اختصاص رياضي، و4,795 جمعية تُعنى بالشأن الثقافي، و2,698 جمعية تركز على الدعم الاجتماعي، و209 جمعيات أجنبية.[18] ومن بين أكثر من 24,000 جمعية مسجلة، تنشط نحو 3,000 جمعية فقط، ويعمل ما بين 300 إلى 400 جمعية (تقديرات غير رسمية) في مجالات حقوق الإنسان والحوكمة والشفافية والمواطنة. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن نحو 300 إلى 400 فقط من هذه المنظمات النشطة (أي نحو 10%) هي منظمات راسخة ذات مستوى نشاط مستدام.

ومع انفتاح الفضاء المدني وتوسعه، فرض المجتمع المدني نفسه تدريجيًا في دوره المتمثل في حماية مكتسبات الثورة، وضمان التصدي لجميع الاعتداءات على سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية، ولعب دوراً أساسياً في عمليات الحوار الوطني. وبابتعادها عن نمط المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات، أصبحت منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد 2011 فاعلاً مؤثراً في عملية التحول الديمقراطي في تونس، فانخرطت في مجالات المناصرة وحقوق الإنسان والإعلام والفساد والعمل كـ«رقيب» في عملية الانتقال الديمقراطي. ومن هذا المنطلق، كان يُنظر إلى هذه المنظمات على نطاق واسع على أنها لعبت دورًا مهمًا في عملية الانتقال السياسي في البلاد. ولم يقتصر الأمر على مشاركتها الفعالة في مختلف الآليات الانتقالية التي وُضعت في أعقاب رحيل الرئيس بن علي في 14 كانون الثاني/يناير 2011، بل ساهمت أيضًا في صياغة أول دستور ديمقراطي للبلاد، كما كثفت مرارًا وتكرارًا دورها السياسي في أوقات الأزمات السياسية.

وعلى وجه الخصوص، أطلقت أربع منظمات مجتمع مدني بارزة (عُرفت فيما بعد باسم الرباعي) مبادرة «الحوار الوطني» للعمل كوسطاء خلال المأزق السياسي الذي وقع عام 2013 وهدّد بعرقلة عملية الانتقال السياسي في تونس في أعقاب الاغتيالات المتتالية لشخصيتين معارضتين يساريتين هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي.[19] وساعد الدور الذي لعبه المجتمع المدني في حماية التماسك الاجتماعي في ذروة الأزمة السياسية، والدور الحاسم الذي لعبه الرباعي في إنجاح الحوار الوطني، ما أكسب المجموعة جائزة نوبل للسلام في العام 2015 «لمساهمتها الحاسمة في بناء ديمقراطية تعددية في تونس في أعقاب ثورة الياسمين في العام 2011».[20] وتمتعت ثلاث من هذه المنظمات – «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«الرابطة التونسية لحقوق الإنسان»، و«اتحاد الصناعة و التجارة »، و« عمادة المحامين التونسيين» – برأسمال رمزي كبير لدورها كأصوات معارضة نادرة في عهد نظام بن علي.

الإطار القانوني والمؤسسي لما بعد عام 2011 الذي يحمي الحقوق ويضمن المشاركة المدنية

أحدث التحول الديمقراطي الذي بدأ في أوائل عام 2011 تغييرًا جذريًا في المنظور من خلال سن قانون أتاح للمجتمع المدني المساحة اللازمة للعمل. وترافق توسيع الحيز المدني مع تطور الإطار القانوني الذي يحمي الحقوق والحريات. لكن اشتداد الحرب على الإرهاب بعد عام 2015 أدى إلى تقييد منظمات المجتمع المدني بشكلٍ متزايد وخفي. وتعرض الإطار الذي سهّل في السابق توسعً الفضاء المدني للخطر، لا سيما بعد انقلاب الرئيس سعيد في 25 تموز/يوليو 2021. وتفاقم هذا التراجع مع اعتماد دستور جديد عام 2022 الذي حل محل دستور عام 2014.

في العام 2011، أنشأت الحكومة المؤقتة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، فراجعت العديد من القوانين واللوائح القمعية وأصدرت مراسيم عدة لضمان التمتع بالحريات المدنية، بما في ذلك القوانين المنظمة للانتخابات وتأسيس الأحزاب السياسية وحرية الإعلام السمعي والبصري. وفي أيلول/سبتمبر 2011، أصدرت السلطة المرسوم بقانون رقم 88 الذي سمح للجمعيات بتأسيس نفسها بمجرد خطاب أو بيان إخطار إلى مكتب رئيس الوزراء، ولم يعد عليها انتظار الحصول على ترخيص مسبق. ومنح المرسوم الجمعيات الحق في الحصول على تمويل أجنبي والعمل في مجالات كانت مقيدة سابقًا، من ضمنها حقوق الإنسان والمناصرة والحوكمة. كما أعطاها الحق في الوصول إلى المعلومات وتقييم دور مؤسسات الدولة وتقديم مقترحات لتحسين أداء الدولة. وتمتعت الجمعيات بهامشٍ كبيرٍ من الحرية في عملها، وأصبح بإمكانها تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والتظاهرات وجميع أنواع الأنشطة المدنية.[21] وهكذا، كان المرسوم بقانون رقم 88 إنجازًا كبيرًا

18 IFEDA - Centre d'information, de formation, d'études et de documentation des associations, http://www.ifeda.org.tn/stats/francais.pdf.

19 منظمات اللجنة الرباعية هي: الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وجمعية المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

20 لجنة نوبل النرويجية، بيان صحفي: جائزة نوبل للسلام 2015، متاح على الرابط: https://www.nobelprize.org/prizes/peace/2015/press-release/.

21 حفيظة شقير، إشكاليات الحوكمة في حركة حقوق الإنسان في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، 2017، متاح على الرابط: https://www.arab-reform.net/en/node/1198.

حوّل الفضاء المدني في تونس بالكامل إلى بيئة أكثر تمكينًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[22].

بالإضافة إلى ذلك، كرّس الدستور الجديد الذي اعتُمد في كانون الثاني/يناير 2014 الحقوق والحريات، وعزز الحق في حرية تكوين الجمعيات في المادة 35 منه.[23] وتبع ذلك اعتماد قوانين تقدمية أخرى مثل قانون الحصول على المعلومات (القانون الأساسي رقم 22-2016)، وقانون مناهضة التعذيب وسوء المعاملة (القانون الأساسي رقم 43-2013 المؤرخ في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2013)، وقانون مناهضة العنف ضد المرأة (القانون الأساسي رقم 58-2017 المؤرخ في 11 آب/أغسطس 2017)، وقانون الحجز التحفظي (القانون رقم 5-6 المؤرخ في 16 شباط/فبراير 2016)، وقانون مناهضة التمييز العنصري (القانون الأساسي 50-2018). وعزز الإطار المؤسسي لما بعد الثورة مشاركة المواطنين ومكنهم من المشاركة، ومنح منظمات المجتمع المدني من الناحية النظرية مكانة هامة في عمليات صنع السياسات العامة. ويُعد كل من اعتماد قانون مكافحة العنف ضد المرأة وقانون مكافحة التمييز العنصري، مثالين ناجحين للجهود الدؤوبة التي بذلتها منظمات المجتمع المدني. فمن خلال بناء التحالفات، والدعوة النشطة، والمشاركة المستمرة مع صانعي القرار - لا سيما المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) - لعبت هذه المنظمات دورًا حاسمًا في الدفع نحو التغيير التشريعي.[24] كما لعبت دورًا محوريًا في إقرار قانون عام 2017 الذي يحمي المبلغين عن الفساد. وعلى نفس القدر من الأهمية، كانت مشاركة الجهات الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني في إنشاء ودعم «هيئة الحقيقة والكرامة» التي هدفت إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت قبل العام 2011.

ظهور فاعلين جدد وأشكال جديدة من المشاركة في الفضاء المدني

اتسمت حقبة ما بعد الثورة بمشاركة المواطنين الفاعلة في استعادة الحقوق والحريات، وتزايد المشاركة السياسية والاجتماعية، والاستثمار القوي في الشأن العام والمجال العام. وفي هذا السياق بالتحديد، لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا رقابيًا سياسيًا حيويًا، موجهًا في الأساس نحو التأثير على عمليات الإصلاح، ومساءلة الحكومة بدلًا من التركيز على الفوز بالسلطة. وركزت هذه المنظمات الجديدة بشكل أساسي على فضح الفساد، والدعوة إلى مزيد من الشفافيّة والمساءلة، ومعالجة الظلم والقضايا التي أدت إلى انتفاضة عام 2011 وهي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وحظيت منظمات مثل «البوصلة»،[25] ومنظمة «أنا يقظ»،[26] و«المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»،[27] و«منظمة مراقبون»[28] باهتمامٍ كبير من الرأي العام واعتُرف بها في وقتٍ مبكر كجهات فاعلة مهمة في الفضاء المدني التونسي.

كما أحدثت الإطاحة بدكتاتورية بن علي تحولاً في قطاع الإعلام التونسي، منهيةً بذلك سنوات من السيطرة الحكومية الخانقة ومفتتحةً عهداً جديداً من التعددية. ومع ذلك، فإن الحريات الجديدة لم تترجم بالضرورة إلى صحافة جيدة. وعلى غرار السياسة المنقسمة في البلاد، كانت وسائل الإعلام الإخبارية أيضاً خاضعة لمصالح الأحزاب السياسية وبارونات الإعلام الذين سيطروا على بعض هذه الوسائل الأكثر تأثيراً، خصوصاً في التلفزيون والإذاعة. وكانت وسائل الإعلام التي سعت إلى تزويد الجمهور بصحافة جيدة قائمة على الحقائق لإثراء النقاشات

22 CIVICUS, CIVICUS's 2013 Enabling Environment Index, Johannesburg, 2013, https://www.civicus.org/downloads/2013EEI%20REPORT.pdf

23 Constitute Project, Tunisia's Constitution of 2014 (July 2018), https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf.

حريات الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر (المادة 30)، وحرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر (المادة 30)، وحرية الضمير (المادة 6)، وحرية التجمع والتظاهر السلمي (المادة 36)، والحقوق والحريات الفردية (المادة 48).

24 وكان المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والأورومتوسطية للحقوق واللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس قدموا مشروع قانون يجرم جميع أشكال التمييز العنصري خلال مؤتمر صحفي عقد في 21 آذار/مارس 2016 بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري. كما نسّقت هذه المنظمات مع مجلس نواب الشعب والمجموعات البرلمانية والوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، لتسريع النقاشات واعتماد مشروع القانون».- الأورو-متوسطية للحقوق، »قانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في تونس: خطوة تاريخية في تحقيق المساواة»، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018، متاح على الرابط: https://euromedrights.org/publication/law-on-the-elimination-of-all-forms-of-racial-discrimination-in-tunisia-a-historic-step-in-achieving-equality/.

25 اكتسبت «البوصلة» سمعة كبيرة في السنوات الأولى بعد الثورة بسبب مراقبتها لعمل المجلس الوطني التأسيسي. وكان بيان مهمتها الأولي هو متابعة ومراقبة تقدم المجلس الوطني التأسيسي في صياغة الدستور، وتحسين شفافية أنشطته وإعداد تقارير عن الاجتماعات التي يعقدها، ومع ذلك، تطورت إلى منظمة مجتمع مدني أوسع للرصد والإبلاغ تدعو أيضًا إلى مزيد من المساءلة، وهي متاحة على الرابط: https://www.albawsala.com/en.

26 ينصبّ تركيز منظمة I-Watch الرئيسي على مكافحة الفساد وتشجيع الشفافية ومراقبة الانتخابات. وهي تهدف إلى الضغط على الحكومة من خلال المناصرة وكسب التأييد والضغط والتعامل مع صانعي القرار مباشرة، متاح على الرابط: https://www.iwatch.tn/ar/.

27 أطلق المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية من قبل شخصيات بارزة من المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية التونسية، بالتعاون مع رابطة حقوق الإنسان في تونس. وللمنتدى مكتب مركزي في تونس العاصمة وستة مكاتب إقليمية، وتتمثل أهداف المنتدى في: رصد السياسات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبحث فيها، والتوعية والتأثير على صانعي القرار من خلال إثراء النقاشات عبر المنشورات والدراسات الميدانية والتحليلات، وتعزيز ودعم دور المجتمع المدني في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها، ومكافحة الفساد والدفع باتجاه الشفافية والمساءلة الحكومية.

28 تهدف منظمة «مراقبون» إلى ترسيخ الديمقراطية في تونس من خلال مراقبة العمليات الانتخابية. وتركز في الفترة ما بين الانتخابات على تعزيز الديمقراطية وزيادة الوعي الديمقراطي مع العمل مع الشباب في جميع هذه المجالات، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني: http://mourakiboun.org/

العامة نادرة. ومع ذلك، حاول عدد من وسائل الإعلام المستقلة والبديلة الصغيرة ذات الموارد المتواضعة مخالفة هذا الاتجاه. وتعد صحيفتا «نواة» و«انكفاضة» مثالين رئيسيين على ذلك، إذ قدمتا صحافة استقصائية وعززتا النقاشات العامة حول قضايا مثل حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحكم الرشيد والمساءلة. كما أصبحت هذه المنافذ الإعلامية أيضًا صدى للنشاط الاجتماعي والمدني في البلاد، وهي اليوم منصات إعلامية عريقة وحاملة لواء الصحافة البديلة في تونس. فمنذ الإطاحة ببن علي عام 2011، أصبحت هذه المنابر نقطة مرجعية لصحافة المصلحة العامة المستقلة عن الأحزاب السياسية وساعدت في تسليط الضوء على القضايا التي تهم المجتمع المدني والمجتمعات المهمشة في جميع أنحاء تونس التي يجري تجاهلها غالباً من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. وباعتبارها مطبوعات استقصائية تخصصت في نشر التسريبات الحكومية، وجدت وسائل الإعلام البديلة هذه نفسها غالباً في مرمى نيران النخب السياسية وغيرها من الخصوم، وكانت هدفًا للهجمات الرقمية والتهديدات والدعاوى القضائية.

كما شهدت فترة ما بعد الثورة أيضًا ظهور العديد من الحركات الاجتماعية والحملات غير الرسمية المنظمة أفقيًا ذات القضية الواحدة التي جرى حشدها استجابةً لتطورات سياسية محددة.[29] وإلى جانب تزايد عدد منظمات المجتمع المدني، انتشرت هذه الحركات غير الرسمية في جميع أنحاء البلاد. ففي شهر آذار/مارس 2020 وحده، سجل «المرصد الاجتماعي التونسي» 223 تحركًا احتجاجيًا غير رسمي في جميع أنحاء البلاد، كانت 119 (53.4 في المئة) منها عفوية و104 (46.6 في المئة) منها منظمة.[30] والقاسم المشترك بين هذه التحركات هو أنها محدودة زمنيًا ومحددة بقضية ما: تظاهرات كانون الثاني/يناير 2011 للمطالبة برحيل بن علي، واعتصامات القصبة 1 و2 للمطالبة بالقطيعة مع النظام القديم وانتخاب مجلس تأسيسي، والاعتصامات العديدة للمطالبة بالحق في العمل مثل اعتصامات الشباب العاطلين عن العمل في تطاوين في أيلول/سبتمبر 2012،[31] وفي الكاف في أيلول/سبتمبر 2012.[32]

كما شهدت تونس في السنوات الأخيرة العديد من التحركات غير الرسمية الأخرى التي تُرجم بعضها إلى تحركات ملموسة على الأرض. ومن بين أكثرها تأثيرًا، لا سيما في تعبئة الشباب، نذكر:

29 يقدم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمحات عامة شهرية عن تطورات الحركات الاجتماعية.

30 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نشرية شهر مارس 2020 حول الاحتجاجات الجماعية والانتحار والعنف، 11نيسان/أبريل 2020، متاح على https://ftdes.net/rapports/ar.mars2020.pdf.

31 Yassine Bellamine, «Tunisie : Les jeunes chômeurs de Tataouine entament un sit-in ouvert devant le siège du gouvernorat», Tunisie Numérique, https://www.tunisienumerique.com/tunisie-les-jeunes-chomeurs-de-tataouine-entament-un-sit-in-ouvert-devant-le-siege-du-gouvernorat/141837

32 Babnet Tunisie, «Sit-in illimité d›un groupe de jeunes sans-emploi devant le siège du gouvernorat du Kef», 12 February 2013, https://www.babnet.net/kiwidetail-58136.asp

حركة «مانيش مسامح» (لن أسامح) وهي حركة اجتماعية يقودها الشباب عارضت مشروع قانون المصالحة الذي قدمته الحكومة عام 2015 لمنح عفو عام عن المسؤولين السابقين في نظام بن علي والإدارة التونسية المتهمين بالفساد. وقدمت الحركة نفسها على أنها «مبادرة مواطنة مستقلة مفتوحة لكل من يريد الانضمام إليها، وتسعى إلى جمع كل المواطنين والمكونات السياسية والحقوقية والفكرية حول مهمة سحب قانون المصالحة الذي يسمح بالفساد ويعلن البراءة من رؤوس الأموال الناهبة لأموال الشعب». وأعلنت الحركة أن هدفها الرئيسي والوحيد هو «سحب مشروع قانون السماح بالفساد ورفض الانقلاب على مسار العدالة الانتقالية الساعي إلى كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة والمحاسبة وجبر الضرر ورد الاعتبار وإصلاح المؤسسات والمصالحة» واستقطبت بنية الحراك - العفوية والأفقية واللامركزية – الناس وأنتجت أفكارًا وطرقًا مبتكرة للعمل والمشاركة، من ضمنها توفير البيانات ورسم الغرافيتي على الجدران وإطلاق حملة «مطلوبون» التي تضم كبار رموز النظام السابق. وسعت الحركة «إلى تشكيل رأي عام وطني معارض لمشروع القانون. كما نظمت مسيرات دورية في ولايات البلاد وأجرت نقاشات موسعة على وسائل التواصل الاجتماعي. ورحبت بالأحزاب السياسية المعارضة لمشروع القانون في مختلف أنشطتها، مع اشتراطها عدم التحزب وعدم رفع راياتها في التجمعات الشعبية. كما عملت على توسيع نطاق النقاش حول مشروع القانون ليشمل فتح باب النقاش مع المدافعين عنه حول فعاليته السياسية ونجاعته الاقتصادية وتوافقه مع أحكام دستور عام 2014».[33]

-حركة «تعلّم عوم» (تعلّموا السباحة) التي انطلقت عام 2018 وتمثلت في كونها موجة كبيرة من السخط على عنف الشرطة. وجاءت ردًا على وفاة مشجع كرة قدم شاب طارده رجال الشرطة بعد إحدى المباريات وفقد حياته غرقًا من دون مساعدة الشرطة. ويصادف يوم 31 آذار/مارس الذكرى السنوية لهذا الحدث المأساوي. ومنذ عدة سنوات، دأبت العديد من منظمات المجتمع المدني في تونس على مناصرة ومطالبة السلطات بالاعتراف بهذا اليوم كيوم وطني رسمي لمناهضة الإفلات من العقاب.

حركة «أنا زادة» (أنا أيضًا) التي أُطلقت على منصة إكس في تشرين الأول/أكتوبر 2019 دعماً لفتاة شابة كانت ضحية للتحرش الجنسي، واكتسب شعار #أنا_زادة زخماً، مع إنشاء مجموعة على فيسبوك وصفحة تحمل الاسم نفسه. وأطلقت شابات تونسيات هذه المبادرة للتنديد بالتحرش الجنسي عبر شهادات قُدّمت في قوانين وتغريدات. ومنذ ذلك الحين، انتقلت التعبئة من شبكات التواصل الاجتماعي إلى الشارع، بما في ذلك التظاهر أمام مجلس نواب الشعب.[34] وجمعت مجموعة #أنا زادة على فيسبوك التي تديرها منظمة «أصوات نساء» آلاف الشهادات التي تندد بالتحرش الجنسي.

حركة «فلقطنا» (لقد سئمنا) هي مجموعة نسوية مواطنة

33 Mohamed al-Sahbi al-Khalfawi, «The Reconciliation Law and the ‹I am not forgiven› (sic.) campaign», in Breaking the Mold, Arab Civil Society Actors and their Quest to Influence Policy-Making, Issam Fares Institute for International Studies, AUB, 2018.

34 حتى تاريخ النشر، يبدو أن موقع «قرطاجو نوستروم» الذي يحتوي على مزيد من المعلومات قد حُذف.

ومستقلة أطلقتها مجموعة «فلقطنا» المناهضة للنظام الأبوي والتمييز والعنف ضد النساء. وتطالب الحركة بحق المرأة في الكرامة والأمن والعدالة وتندد بإفلات المعتدين من العقاب وغياب سياسة حقيقية للتغيير. وتميزت هذه المجموعة التي انطلقت على شبكات التواصل الاجتماعي، بعمليات الـ «فلاش موب» ضد العنف الجنسي التي نظمتها أمام مقر الحكومة.[35]

حدود المجتمع المدني

لا يمكن إنكار احتلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تونس في السنوات التي تلت عام 2011 مكانة هامة في النقاش العام. ومن خلال تنويعها، اكتسبت هذه الجهات القدرة على التأثير في السياسات العامة والمساهمة بشكلٍ إيجابي في عمليات الإصلاح. ومع ذلك، وعلى الرغم من بعض المكاسب المهمة، إلا أن قدرتها على توحيد الدعم العام حول أعمالها، وعلى التصدي لـ«عودة النظام الاستبدادي بالقوة» ضَعفت تدريجياً منذ عام 2019، ما وضع منظمات المجتمع المدني في تونس في مساحة غير مريحة، بل وهدد وجودها نفسه. وأدت عوامل عدة إلى ذلك، بعضها متأصل في الهياكل والطرق التي عملت بها هذه المنظمات على مر السنين، والبعض الآخر نتيجة مباشرة للتحول السياسي الذي حدث منذ 25 تموز/يوليو 2021 واستهدف الفضاء المدني بشكلٍ عام.

وأجبرت التركيبة السياسية التي أفرزتها انتخابات عام 2014، إلى جانب السياق الأمني الذي عزز خطابًا متعارضًا بين الأمن وحقوق الإنسان، عددًا كبيرًا من الفاعلين في المجتمع المدني على توجيه جهودهم نحو الحفاظ على الفضاء المدني والحريات العامة والفردية ومسار العدالة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، اتسم الفضاء المدني في تونس أيضًا بانقسامٍ متزايدٍ بين منظمات المجتمع المدني التقليدية وغيرها من الجهات الفاعلة غير المنظمة والحركات الاجتماعية. وفي بعض الأحيان، أعربت هذه الجهات عن قدرٍ من عدم الثقة في منظمات المجتمع المدني القائمة، والعكس صحيح. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حملة «فلقطنا» (لقد سئمنا) التي ظهرت ردًا على الانتقادات المتزايدة لحركة «أنا زادة» (أنا أيضًا)، التي اتُهمت باستلحاقها من قبل المنظمات غير الحكومية المهنية. وعكس ذلك التوترات التي يمكن أن تنشأ بين الحركات الأفقية والمنظمات غير الحكومية.

كما تشكل الفضاء المدني في تونس من خلال سلسلة من الانقسامات .أولًا، خلّف الإرث السلطوي في السياسة شكوكًا عميقة وغموضًا في كيفية مقاربة المجتمع المدني للقضايا السياسية. ولتجنب المواجهة السياسية والنجاة من حكم بن علي الاستبدادي، لجأت منظمات المجتمع المدني بانتظام إلى تأطير القضايا بعبارات تقنية ومحايدة. وعلى مدار عقدٍ من التحول الديمقراطي، احتفظ المجتمع المدني ببعض من خطابه المناهض للسياسة. فأكدت العديد من المنظمات في كثيرٍ من الأحيان أنه «نحن من يرعى المصلحة العامة، لكننا لسنا سياسيين». وبعيدًا عن التعبير عن الحيادية، عكست هذه التصريحات نوعًا من الغموض بين المنظمات غير الحكومية، إذ ادعى العديد منها أنها تخدم المصلحة العامة من دون تحديد واضح لشرائح المجتمع التي تدافع عنها. هذه السردية المناهضة للسياسة التي تؤكد على الحياد ليست فريدة من نوعها في تونس، وهي تعكس هيمنة السياقات النيو ليبرالية فتحجب الطبيعة السياسية لبعض القضايا من خلال ادعاءات أخلاقية بديهية (مثل أن الفساد سيئ) أو يتم تأطيرها من خلال الخبرة والحكم الرشيد. يكشف مثل هذا الموقف عن سوء فهم أساسي للحيادية، لا سيما في سياق تدخل فيه السياسة كل جانب من جوانب المجتمع. وبعد عام 2011، رسّخت بعض الخطابات التي تحركها الجهات المانحة هذا الخلط من خلال فرض شروط تشدد على الحياد وتثبط المناصرة. وأدى ذلك عن غير قصد إلى تقييد قدرة المجتمع المدني على معالجة القضايا المنهجية وإحداث تغيير ذي مغزى. وتسلط تجربة عقد من التحول الديمقراطي الضوء على الحاجة الملحة إلى توضيح مفهوم الحياد والاعتراف بالدور السياسي المتأصل للمجتمع المدني، لا سيما في السياقات التي تتشابك فيها الحوكمة والحياة العامة بعمق مع الديناميات السياسية ويتطلب التغيير الهادف تغييرات منهجية وهيكلية - تتطلب بحكم تعريفها قرارات سياسية.

ثانيًا، كان هناك تركيز مفرط على الديمقراطية الإجرائية على حساب الديمقراطية الموضوعية. وعلى مدار عقدٍ من الزمن، أعطت الجهود المبذولة على نحو غير متناسب الأولوية للإصلاح التشريعي بدلاً من التنفيذ أو التحول المؤسسي أو التغيير المجتمعي، فتكون القوانين غالباً الأسهل في التعديل. وتركز الديمقراطية الإجرائية على الآليات الشكلية، مثل الانتخابات وصياغة القوانين الجديدة ووضع الضوابط والتوازنات الدستورية. في المقابل، تركز الديمقراطية الموضوعية على تحقيق المُثُل الديمقراطية، مثل العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة الفعالة في الحكم. وكان هذا الخلل في التوازن نقطة ضعفٍ كبيرة في التجربة الديمقراطية التونسية.

وكان النشاط غير الرسمي يعطي الأولوية غالباً إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويدعو إلى إصلاحات حقيقية مثل إصلاح ملكية الأراضي. وفي الوقت نفسه، ركزت العديد من منظمات المجتمع المدني على مراقبة الانتخابات والإصلاح المؤسسي. وأدى هذا التركيز على الديمقراطية الإجرائية على حساب الديمقراطية الجوهرية، إلى إهمال المطالب الأساسية للسكان. ولم يشهد القطاع الاقتصادي إصلاحات ذات مغزى تذكر، ما أدى إلى استدامة بنية فاسدة استُبدلت فيها النخبة الاقتصادية القديمة بنخبة جديدة متجذرة سياسيًا واقتصاديًا. ولا تزال إحدى القضايا الأساسية التي أشعلت شرارة ثورة 2011 – وهي عدم المساواة الاقتصادية والسلوك الريعي – غير مُعالجة من قبل النخب السياسية والاقتصادية المتعاقبة بشكلٍ كافٍ. وساهم هذا الفشل في تنامي نفوذ النخب الاقتصادية الريعية، وتوسع القطاع غير الرسمي، وانتشار الفساد على نطاقٍ واسع. ومع ذلك، فإن هذا الفشل ليس مسؤولية منظمات المجتمع المدني وحدها. فالدولة والنخب السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة في تغليب الديمقراطية الإجرائية على الديمقراطية الموضوعية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك، إدخال حصص الشباب في الانتخابات - وهي مبادرة لم تكن مطروحة من قبل المجتمع المدني لكن اعتمدها المشرعون في المقام الأول لجذب المانحين. في الواقع، اتبعت معظم ما يسمى «النجاحات القانونية» التقدمية خلال العقد الديمقراطي نمطًا مماثلًا، فكانت هذه القوانين بمثابة وسيلة للدولة لتبدو متعاونة مع منظمات المجتمع المدني وكسب

35 Nawaat, «Falgatna : flashmob féministe contre les agressions sexuelles», 15 December 2019, https://nawaat.org/2019/12/15/falgatna-flashmob-feministe-contre-les-agressions-sexuelles-video/.

تأييد المانحين.

وأوجد هذا الإهمال للديمقراطية الموضوعية أرضًا خصبة للشعبوية. واستفاد الرئيس سعيد من هذه القضايا المهملة، وبنى شعبيته وجاذبيته الشعبوية عبر تصوير نفسه كبطل ضد الفساد وتعهده بـ«تنظيف» البلاد من النخب السياسية والاقتصادية الفاسدة. من المهم الاعتراف بأن المجتمع المدني يتحمل بعض المسؤولية عن صعود الشعبوية. إذ ساهمت شريحة من هذا المجتمع بفعالية في اختزال السياسة إلى تنافس أخلاقي بين «الأخيار» و«الأشرار». وتتجلى هذه النزعة بشكلٍ خاص في التبسيط المفرط للمناقشات الاقتصادية، فجرى تأطير سياسات مكافحة الفساد، وبدرجةٍ أقل، سياسات مكافحة الريع، كحلول شبه سحرية للتحديات الاقتصادية التي تواجهها تونس. وأوجدت هذه المقاربة الاختزالية في نهاية المطاف أرضيةً خصبة لصعود قيس سعيد.

ثالثًا، هناك الصراع التقليدي بين منظمات المجتمع المدني المحترفة والنشاط غير الرسمي أو الأفقي الذي يتجلى في رفض الحركات غير المنظمة (على سبيل المثال الحركة البيئية في قابس، وحركة الشباب العاطل عن العمل في منطقة قفصة المنجمية، والعديد من حركات الفلاحين وغيرها) إضفاء الطابع الرسمي على نفسها خوفًا من فقدان معنى نضالها، ورفضها لبعض منظمات المجتمع المدني التي تتهمها باستمالة نضالاتها من أجل جذب الأموال من المانحين الأجانب. ومن ناحيةٍ أخرى، تنتقد هذه المنظمات أحيانًا النهج الذي يتبعه النشطاء الأفراد والحركات غير الرسمية التي تفضل المواجهة على التشاور مع السلطات وصناع القرار. وتوسعت الفجوة بين الاحتراف والنشاط غير الرسمي بعد عام 2011، ما عمّق أزمة الثقة عبر تعزيز التصور بأن مهنيي المجتمع المدني جزء من النخب «الممولة من الخارج». وهذا بدوره جعلهم عرضة للخطابات المعادية للغرب والشعبوية.

رابعًا، اتسم المجتمع المدني التونسي بالانقسام بين الأجيال. فهناك انقسام واضح بين الأجيال داخل المجتمع المدني التونسي بين النشطاء الذين بدأوا مشاركتهم في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أو أثناء الإطاحة بن علي في العام 2011 وبعدها، وبين أولئك الذين كانوا نشطين قبل هذه الفترة. ويتكون هذا الانقسام من عوامل عدة، من ضمنها الشعور المتبادل بالأحقية في القيادة داخل المجتمع المدني في مرحلة ما بعد عام 2011، وانعدام الثقة بين المجموعتين، واختلاف المقاربات في ممارسات وأولويات المجتمع المدني. وأدت هذه الاختلافات بين الأجيال في كثيرٍ من الأحيان إلى توترات، ما أعاق التعاون وتطوير أجندة موحدة للمجتمع المدني.[36]

خامسًا، أدى الانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين إلى تفاقم حالة عدم الثقة تجاه منظمات المجتمع المدني لدى الجمهور. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، دفع الخوف من الإسلام السياسي العديد من الجماعات العلمانية والتقدمية إلى التحالف مع الجهات السلطوية. وتحالفت المنظمات غير الحكومية التقدمية مع «الاتحاد العام التونسي للشغل» للحماية من استيلاء القوى المحافظة على الدولة. استمر هذا الاستقطاب بعد عام 2011 وحتى بعد الحوار الوطني عام 2013 الذي انتهى بإيجاد حل وسط بين القوى السياسية العلمانية والإسلامية. واستندت هذه التسوية إلى سياسة الصفقات بهدف تجنب الصراع بدلاً من حلّه. واستمر هذا الاستقطاب في تقسيم المجتمع المدني وكانت آخر تجلياته في انقلاب عام 2021. وانتهى الأمر بالعديد من المنظمات غير الحكومية التقدمية، مدفوعة بمناهضة الإسلاميين، إلى دعم عملية استيلاء قيس سعيد على السلطة في 25 تموز/يوليو 2021 على أمل أن يُضعف الإسلاميين. وحالَ هذا الانقسام الذي شكّل السياسة في تونس وامتد إلى الفضاء المدني دون ظهور تحالفات كبيرة بين الجهات الفاعلة المتباينة كان من شأنها أن تساعد في تنفيذ إصلاحات حاسمة ومقاومة الانزلاق السلطوي.

سادسًا، الدور المتناقض للاتحاد العام التونسي للشغل. بصفته ممثلاً للطبقة الوسطى المعتمدة على الدولة، كان «الاتحاد العام التونسي للشغل» المحاور والشريك الرئيسي للأنظمة منذ بورقيبة. وخلال عملية الانتقال الديمقراطي، استغل الاتحاد نفوذه السياسي ودوره في التوسط في التسوية السياسية للدفاع عن مصالح قاعدته الداعمة (زيادة الأجور والتوظيف والمزايا في القطاع العام). وتحقق ذلك على حساب الأطراف الخارجية (العاطلين عن العمل والطبقات الشعبية). كما سعى بنشاط إلى تأكيد هيمنته في المفاوضات مع الحكومات، لا سيما بهدف السيطرة على الحركات الاحتجاجية التي لا تنبع من قاعدته الشعبية الأساسية. واعتُبرت فئات اجتماعية مختلفة، من ضمنها الخريجون العاطلون عن العمل والمزارعون الفقراء والسكان المحتجون على تدهور الأوضاع البيئية، بأنها تتحدى هيمنة الاتحاد الذي كانت علاقته بهم معقدة ومتناقضة. وفي حين كان الاتحاد يطمح إلى تنصيب نفسه وسيطاً يسعى إلى تعزيز سيطرته على المشهد الاجتماعي، إلا أنه لم يعطِ الأولوية لدمج هذه الفئات الدخيلة. وبقي التركيز الأساسي للاتحاد منصبًّا على تعزيز مصالح أعضائه الأساسيين، فتفاقم عدم التماثل القائم بين المطلعين والدخلاء. وكان المطلعون الذين يمثلهم أعضاء الاتحاد الذين يمثلون الطبقة الوسطى المعتمدة على الدولة يتمتعون بميزة واضحة، بينما لجأ الدخلاء إلى الاحتجاجات كوسيلة وحيدة للتعبير عن رأيهم. وقوّض موقف الاتحاد بتركيزه على استراتيجية قصيرة الأجل معنية بالحفاظ على الوضع الراهن، وإنشاء تحالف كبير من أجل أجندة شاملة للإصلاح الاقتصادي. ومارست استراتيجية الاتحاد الانقسامية ضغوطًا على منظمات المجتمع المدني التي لم تتمكن من بناء تحالفات كبيرة من أجل التغيير من دونه.

كما يمتد الدور المتناقض للاتحاد إلى علاقته المتذبذبة مع الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني، فينسق معها أحيانًا وينأى بنفسه عن بعضها الآخر، بحسب مصالحه الاستراتيجية ومستوى تأثيره في أحيانٍ أخرى. ويُنظر غالباً إلى انخراطه مع الحركات الاحتجاجية على أنه انتهازي، إذ كان يتصرف إلى حدٍ كبير من خلال حساباته الخاصة، فأعطى الأولوية إلى حماية مصالح قواعده الاجتماعيّة (زيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، وزيادة التوظيف) على حساب الإصلاحات الاقتصادية الأوسع نطاقًا وإعادة بناء العقد الاجتماعي.

سابعًا، عانت منظمات المجتمع المدني، لا سيما بعد عام 2019، من اعتبار البعض لها أدواتٍ للترويج الفردي لأعضائها. أدى السياق الخاص الذي ميز الانتخابات التشريعية والرئاسية في نهاية عام 2019 إلى تعميق الفجوة بين منظمات المجتمع

36 Ragnar Wellandt, «Divisions within post-2011 Tunisia's secular civil society», Democratization, vol. 26, no. 6, 2019, pp. 959-974.

المدني والمكونات الأخرى للفضاء المدني والرأي العام، بعد ظهور جمعيات شكّلت تحت غطاء العمل الخيري والمواطنة منابر سياسية لمرشحين رئاسيين أو تشريعيين بعينهم،[37] وأضر هذا الخلط بين النشاط الجمعوي والمشاركة السياسية بصورة منظمات المجتمع المدني التي لم يُنظر إليها كفاعل حقيقي وموثوق وغير مغرض. علاوة على ذلك، خلق صورة لدى الرأي العام بأن قطاع المجتمع المدني يُستخدم من قبل العديد من أعضائه لخدمة مصالحهم الخاصة، وفي بعض الحالات، كان بمثابة مصعد سياسي لأعضاء هذا المجتمع لكسب الاهتمام للاندماج في المجال السياسي من خلال توليهم مناصب وزارية أو مناصب رسمية داخل الحكومة.

ثامنًا، أتاح التدخل والدعم الهائل الذي قدمه مجتمع المانحين إلى تونس في أعقاب الربيع العربي وخلال عقد من الزمن بعد عام 2011 لمنظمات المجتمع المدني المزيد من الفرص والموارد والأدوات، لكنه ساهم أيضًا في خلق مشهد جمعوي يعتمد بشكلٍ كبير على الأجندات الخارجية للمانحين وأولوياتهم. وتبدلت الأولويات على مر السنين فقفزت منظمات المجتمع المدني عن مواضيع مثل التطرف وريادة الأعمال والهجرة، وأصبحت أعمالها تتحدد من خلال نهج دورة المشاريع، ما ترك مجالًا ضئيلًا للجمعيات لتطوير أجنداتها واستراتيجياتها الخاصة على المدى الطويل، الأمر الذي ساهم أيضًا في إضعاف الروابط بين الجمعيات ومجتمعاتها. وبينما اجتذبت منظمات المجتمع المدني ونجحت في حشد العديد من النشطاء والنساء والمتطوعين الشباب الذين يتشاركون الحماس نفسه للحريات المكتشفة حديثًا، إلا أنها كافحت باستمرار لإيجاد الطريق الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور جمعيات مسؤولة تلعب دورها بشكلٍ كامل كفاعل وناقل للديمقراطية.

ولعبت عوامل أخرى مهمة دورًا رئيسيًا في إعاقة عملية ترسيخ الديمقراطية في تونس التي كانت صعبة بالفعل، ما عرّض المجتمع المدني في نهاية المطاف تمامًا لتوطيد السلطوية عندما انتهى الأمر إلى ذلك. وتتجلى هذه الصعوبات في ثلاثة قطاعات رئيسية ومهمة، فكانت هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات لكنها لم تحدث. وبينما نص دستور عام 2014 بوضوح على إنشاء محكمة دستورية، لم تتمكن أي من الحكومات المتعاقبة التي تولت السلطة منذ ذلك الحين من تشكيل المحكمة الدستورية ووضعها موضع التنفيذ، ما كان من الممكن أن يمنع أو على الأقل يبطئ عملية اختطاف سعيد للسلطة الدستورية. «إن غياب المحكمة الدستورية يخلق نظامًا تنتفي فيه الروابط الضرورية بين الأجهزة الحكومية، ما يعطل سبل الانتصاف من الانتهاكات الدستورية ويخلق ثغرات يمكن استغلالها من قبل أفراد أو كيانات متنفذة».[38] ناهيك عن أن غياب المحكمة كانت له أيضًا عواقب وخيمة على دستورية العديد من القوانين التي تم إقرارها.

كما أن الإصلاحات العديدة التي كانت ضرورية لضمان استقلالية وشفافية القضاء لم تحدث، وكشفت هشاشة هذا الركن الأساسي من أركان الديمقراطية التي جرى تمييعها لتصبح مجرد وظيفة في دستور سعيد عام 2022.

وشكّل قطاع الأمن، ولا سيما الشرطة، تهديدات كبيرة لعملية التحول الديمقراطي في تونس. فبعد أن هُمّشت في البداية بعد عام 2011، سرعان ما استعادت الشرطة سلطتها وتمتعت بالامتيازات والإفلات من العقاب. وعلى الرغم من الدعم الدولي الكبير لإصلاح قطاع الأمن، إلا أن التقدم المحرز كان ضئيلًا، مع عدم إحراز تقدم يذكر في الإصلاحات الداخلية. وأدى النفوذ المتزايد لنقابات الشرطة غير الشفافة وغير الخاضعة للمساءلة، إلى جانب التطبيق الفضفاض والغامض لقوانين مكافحة الإرهاب، إلى تقويض الشفافية والمساءلة في الأجهزة الأمنية، ما أضعف الجهات الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني.[39]

من فضاء مدني مسدود إلى فضاء مدني مقموع

وصفت منظمة «سيفيكوس» في تقريرها السنوي لعام 2019 حالة المجتمع المدني والفضاء المدني في تونس بالـ«معيق»،[40] فأشار التقرير إلى أن «شيطنة المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تلقى ترحيبًا حارًا من قبل الجماهير الشعبوية، ما يفتح الباب على مصراعيه لتقييد مساحة منظمات المجتمع المدني الحقوقية، مع استقراء يتهم المجتمع المدني بأنه منصة لدعم الإرهاب».[41]

وفي حين تضاعفت الاتجاهات المقلقة منذ عام 2019، من المهم الإشارة إلى أن محاولات عديدة لتقييد الفضاء المدني وحرية تكوين الجمعيات ميزت السياق التونسي منذ عام 2014. ويشاطرنا هذه الملاحظة «التجمع المدني للحريات الفردية» (CCLI)، إذ كانت التهديدات والعنف ضد هذه

37 مقابلة مع ماهر حنين، نيسان/أبريل 2024. أبرز مثالين على هذه الظاهرة هما جمعية «عيش تونسي» للسياسية ألفة رامبورغ التي انتُخبت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 نائبة في مجلس نواب الشعب، وجمعية «خليل تونس» للسياسي نبيل القروي الذي كان حزبه أكبر حزب معارض في البرلمان في عدد المقاعد. ونشطت هاتان الجمعيتان بشكلٍ كبير قبل الحملة الانتخابية وأثناءها، إلى درجة اتهامهما من قبل بقية الطبقة السياسية بالسعي إلى تحقيق أهداف سياسية غير مقبولة، ما دفع بمشروع تعديل القانون الانتخابي الذي قدمته الحكومة عشية الانتخابات التشريعية والرئاسية من أجل منع المرشحين على رأس هاتين الجمعيتين من الترشح للانتخابات العامة.

38 Luca Utterwulghe, «Tunisia's Forgotten Court: A Constitutional Oversight and the Rise of Authoritarianism», Columbia Political Review, March 2024, https://www.cpreview.org/articles/2024/3/tunisias-forgotten-court-a-constitutional-oversight-and-the-rise-of-authoritarianism.

39 أودري بلوتا، «هل «الإصلاح» مستحيل للقطاع الأمني؟ نقابات، منظمات دولية وتجمّعات مناضلة حول المسألة الأمنية»، مبادرة الإصلاح العربي، 7 نيسان/أبريل 2013، متاح على الرابط: https://www.arab-reform.net/fr/publication/impossible-reforme-du-secteur-de-la-securite-syndicats-organisations-internationales-et-collectifs-militants-dans-la-question-policiere/.

40 CIVICUS, «Résumé analytique de l›état de la société civile 2019», 2019, https://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2019/SOCS_YIR_2019_ExecSum_French.pdf.

41 Amine Ghali, «Civic space in Tunisia: international dynamics don't always help», CIVICUS, 24 July 2018, https://www.civicus.org/index.php/re-imagining-democracy/stories-from-the-frontlines/3319-civic-space-in-tunisia-international-dynamics-don-t-always-help.

المنظمات والأفراد حاضرة دائمًا: «بعد مرور خمس سنوات على إصدار دستور 27 كانون الثاني/يناير 2014 واعتماد العديد من النصوص القانونية الثورية والتقدمية، لا تزال الانتهاكات الصارخة ذات الطبيعة المقلقة للغاية مستمرة».[42]

خلال عملية التحول الديمقراطي، برز جو خبيث من الأمننة استمر في النمو مع اشتداد الحرب على الإرهاب. ومهّد تدهور المشهد الأمني في تونس الذي اتسم بالاغتيالات السياسية في عام 2013، وبشكل خاص الهجمات الإرهابية عام 2015، الطريق لأمننة الحياة العامة والعودة الخفية للدولة البوليسية. واستفادت السلطات من الثغرات والغموض في الإطار التشريعي لمعاقبة منظمات المجتمع المدني وتقييد الحيز المدني. وأثرت نقابات الشرطة والنقاش العام حول الإرهاب بشكلٍ كبير على الخطاب الإعلامي حول المجتمع المدني، ما عزز حالة الشك والعداء.

كما فرض قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 مزيدًا من القيود على هذه المنظمات عبر تقييد الوصول إلى الموارد المالية والتمويل الأجنبي. وبدأت السلطات في تبني تكتيكات تذكرنا بعهد بن علي، كانت تبدو ظاهريًا منفتحة وليبرالية بينما تستخدم وسائل أكثر سرية للحد من دور المجتمع المدني. فمنذ عام 2014، واجهت العديد من المنظمات تجميد أموالها بحجة تبييض الأموال. هذه التكتيكات ليست فريدة من نوعها في تونس. فتذرعت الحكومات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمخاوف الإرهاب لخنق المجتمع المدني على مدار العقد الماضي. واتهم المسؤولون ونقابات الشرطة، بين عامي 2014 و2019، هذه المنظمات غالباً بتمويل الإرهاب، ما أوجد مناخًا من الشكوك. ومع ذلك، دحض فريق العمل المالي في البنك المركزي غالباً هذه الادعاءات، ووجد أن حالات إساءة استخدام الأموال في تونس كانت نادرة. وعلى الرغم من ذلك، أدى تنامي خطاب الأمننة وقانون مكافحة الإرهاب إلى إعاقة نمو منظمات المجتمع المدني وتطورها بشكل كبير.

كما انخرطت العديد من حكومات ما بعد عام 2014 في محاولات لتقييد حريات هذه المنظمات عبر وسائل قانونية (قوانين ولوائح تتعارض مع حرية تكوين الجمعيات) وإدارية (التأخير الإداري والبيروقراطية). وشملت هذه المحاولات المعرقلة محاولة إصلاح الإطار القانوني للجمعيات، ومراجعة قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال، ودمج الجمعيات والشركات في السجل الوطني المعتمد للشركات، والإبقاء على حالة الطوارئ لسنوات، ومحاولة إغلاق جمعية مؤيدة لمجتمع الميم عين.[43] تضاعفت العوائق الإدارية، مع شيوع ممارسة حجب رُخص التأسيس عن الجمعيات الحديثة. وهذه الوثيقة ضرورية لإتمام عملية التسجيل، لأنها تتيح النشر في الجريدة الرسمية. ويؤدي تأخير أو رفض إصدار هذه الرخص إلى إعاقة التأسيس الرسمي والقدرة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني الناشئة. وتشمل الممارسات التقييدية الأخرى الطلبات المتكررة من الإدارة للجمعيات الراغبة في التسجيل بتعديل بعض أهدافها المذكورة في أنظمتها الأساسية، خصوصاً حين تتعلق هذه الأهداف بمكافحة الفساد أو مراقبة سير الخدمات العامة.

وهكذا، وعلى الرغم من الخطاب السياسي السائد الذي بدا مؤيدًا للمجتمع المدني على مدى عقدٍ من الزمن، والإطار القانوني المشجع، إلا أن هناك دائمًا تباينًا في الممارسات التي تعكس رغبة من جانب السلطات السياسية في حصر الجمعيات في أدوار محايدة سياسيًا، ما يتضح بشكلٍ خاص عبر الانتقادات للجمعيات التي تنخرط في قضايا حساسة أو حرجة مثل الحوكمة والسياسات العامة ومكافحة الفساد وحقوق الأقليات الجنسية والدينية. فاتُهمت هذه الجمعيات بانتظام من قبل السياسيين ووسائل الإعلام بدعم الإرهاب وتبييض الأموال وخدمة أجندات خفية ومشبوهة. وبرر القادة السياسيون في خطابهم الرسمي هذه الرغبة في التقييد بضرورة الحفاظ على المصالح الوطنية العليا في المسائل الاقتصادية والأمنية ومطالب الأطراف الأجنبية بالالتزام بالمعايير والقواعد الدولية في مجالات مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال[44].

كما اعتُمدت العديد من الإجراءات القانونية في تونس لتقييد المجال المدني وقمع النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والناشطات. وفي حين يكفل المرسوم بقانون رقم 88 المحدد ويتيح لهذه المنظمات العمل بحرية تامة، سُنّت قوانين أخرى أكثر تقييدًا للحد من الفضاء المدني. واستُخدمت غالباً مواد من قانون العقوبات وقوانين الجرائم الإلكترونية - القانون 54 في تونس - وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2015، لمهاجمة منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة، ما يزيد من صعوبة مواجهة الروايات الحكومية. وأصبحت زيادة أمننة الفضاء بشكلٍ متزايد أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تونس وفي المنطقة أيضًا. استغرق الأمر عامين فقط لتتحول تونس من بلدٍ كان الفضاء المدني فيه عاجزاً إلى بلدٍ مقموع وفقًا لـ«سيفيكوس»: «أدت قرارات الرئيس قيس سعيد عام 2021 بتجميد البرلمان وتعليق الدستور وإقالة رئيس الحكومة وتمديد صلاحياته الاستثنائية إلى أجل غير مسمى، إلى بيئة أكثر عدائية للمجتمع المدني».[45] ومع انتخاب سعيد عام 2019 بدأت الأمور تتغير قليلاً، وبلغت ذروتها في 25 تموز/يوليو 2021 حين علّق سعيد البرلمان وحلّه في آذار/مارس 2022. ورحبت العديد من فعاليات ومنظمات المجتمع المدني التي دعمته وصوتت في البداية له بحل البرلمان باعتباره «خطوة شجاعة» اتخذها الرئيس ضد حزب النهضة، إذ كان ينظر الكثيرون إلى الحزب

42 Collectif Civil pour les Libertés Individuelles (CCLI), «Libertés individuelles : ‹Bas les masques !›», Jamaity, 12 April 2019, https://jamaity.org/2019/04/libertes-individuelles-bas-les-masques/.

43 Yassine Bellamine, «Le gouvernement perd définitivement son procès contre l›association Shams pour la défense des droits des homosexuels», Kapitalis, 21 February 2020, http://kapitalis.com/tunisie/2020/02/21/le-gouvernement-perd-definitivement-son-proces-contre-lassociation-shams-pour-la-defense-des-droits-des-homosexuels/.

44 في تقرير المتابعة الذي قدمته تونس إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لعام 2017، حددت تونس مخاطر متأصلة في القطاع «غير الربحي» واقترحت إصلاح الإطار القانوني الذي يحكم الجمعيات، على الرغم من أن التقييم الأولي لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تحدث عن إطار «متوافق إلى حدٍ كبير» مع المعايير الدولية.

45 CIVICUS Monitor, «CIVICUS Monitor Report 2022: Middle East and North Africa», 2022, https://monitor.civicus.org/updates/2022/01/01/civicus-monitor-report-2022-middle-east-and-north-africa/.

الإسلامي على أنه المسؤول الرئيسي عن الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد واتهموه بالتستر على الفساد وسوء الإدارة.

أما ما لم يتوقعه المجتمع المدني فهو الإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيد من جانب واحد، والتي تعد كلها علامات تنذر بالانزلاق نحو الاستبداد في البلاد. وبدأت العديد من المنظمات الدولية والمحلية في الإبلاغ عن تزايد الاعتداءات على المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان، خصوصاً الاعتداءات والاعتقالات التي طالت نشطاء مجتمع الميم عين. وهذا أمر مقلق للغاية، لا سيما إذا علمنا أن سعيد أعرب في مناسبات عدة عن معارضته للأقليات الجنسية معتبراً المدافعين عنهم «عملاء أجانب». علاوة على ذلك، استخدم في العديد من خطاباته مصطلحات عنيفة لتسمية خصومه، من ضمنها التحريض على خطاب الكراهية.

وتصاعد الاتجاه القمعي بشكلٍ ملحوظ مع تكثيف سعيد للحملات المناهضة لمنظمات المجتمع المدني. وأدت اتهاماته لمنظمات المجتمع المدني بالتجسس وضغوطه على البنك المركزي لتقييد المعاملات، إلى سحب العديد من الشركاء الدوليين تمويلهم لهذه المنظمات، ما أجبر العديد منها على تقليص أنشطتها بشكلٍ كبير. ويقترح مشروع قانون المجتمع المدني اشتراط الحصول على تصريح من الحكومة قبل تلقي التمويل الأجنبي، ما يزيد من تشديد القيود. ومنذ عام 2021، استُخدم تركيز سعيد على السيادة الوطنية كسلاح ضد المجتمع المدني. فواجه النشطاء المضايقات والاعتقالات والتحقيقات، في حين جُمّدت حسابات العشرات من المنظمات في البنوك. وامتدت هذه الحملة القمعية إلى ما هو أبعد من العاصمة إلى المستويات المحلية، فاستدعت الشرطة بشكلٍ منهجي الناشطين المحليين وأعضاء هذه المنظمات واستجوبتهم. وفي العديد من المناطق، اتصلت وحدات الشرطة بشكلٍ منهجي بكل منظمة منها في السجل المحلي، وأخضعتها للتدقيق. وجُمّدت أموال العديد من المنظمات، الوطنية والمحلية على حد سواء، وجرى تفتيش مكاتبها واعتقال أعضائها، ما خلق جوًا سائدًا من الترهيب. ومثل هذا المزيج من القيود القانونية والمالية والإدارية تحديًا خطيرًا لبقاء المجتمع المدني التونسي واستقلاليته.

وازدادت المخاوف بين الجهات الفاعلة في هذا المجتمع الوطني والدولي حين قررت الحكومة التونسية في نهاية عام 2021 إدخال تعديلات على المرسوم بقانون رقم 88 لسنة 2011. وجاء في بيان مشترك صادر عن «مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان» و«الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان»: «يبدو أن التعديلات التي أدخلت على المرسوم بقانون رقم 2011-88 المؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، تشهد على رغبة السلطات التونسية في تزويد نفسها بأدوات قانونية للسيطرة على المجتمع المدني وتكميم أفواهه، خصوصاً أنها تأتي في ظل مناخ من الاعتداءات المتزايدة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد وانعدام الحوار التام بين السلطات القائمة ووكلاء المجتمع المدني».[46] و أعرب العديد من ممثلي المنظمات (الوطنية والدولية) الذين جرت مقابلتهم عن قلقهم العميق إزاء حالة الحريات والفضاء المدني في البلاد، وذكروا أن المنظمات الدولية تلقت عددًا متزايدًا من الشكاوى خلال العام الماضي، تسلّط الضوء على ترسانة متزايدة من التدابير القمعية في القوانين والممارسة. فاستُخدمت العديد من الانتهاكات والتدابير القمعية لقمع المنظمات المستقلة وحرية التعبير والتجمع، فضلاً عن خطابات التشهير والحملات الإعلامية «التشهيرية» واستهداف المعارضين، والمضايقات القضائية التي تصل إلى حد السجن والتهديد والترهيب بما في ذلك العنف الجسدي.

يتآكل الفضاء المدني في تونس تدريجيًا من خلال هجمات خفية ولكن متكررة. هذا التآكل التدريجي في اكتشافه والتنديد به أصعب من هجوم منفرد، ويبدو أن مجموع هذه التكتيكات التآكلية التدريجية أصعب في التعبئة ضدها.[47] ويتشارك هذا التقييم العديد من الفاعلين في المجتمع المدني الذين يرون في تحركات الرئيس وأفعاله العديدة عودة للحكم الاستبدادي في البلاد: «نحن نبتعد بشكلٍ واضح عن الانتقال الديمقراطي وعما تم تحقيقه في البلاد خلال العقد الماضي. فالرئيس سعيد يمسك بكل السلطات في يده، ولا يوجد رقابة وتوازن ولا استقلالية للقضاء».[48] وأضعف سعيد القضاء حين أقال 57 قاضيًا في 1 حزيران/يونيو 2022 متهمًا إياهم بعرقلة التحقيقات في قضايا الإرهاب والفساد. ووقّعت العديد من منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة على رسالة تدعو الرئيس إلى التراجع عن قراره، ولكن دون جدوى.[49]

وزاد إصدار المرسوم رقم 54 عام 2022 الذي يهدف إلى مكافحة «المعلومات الكاذبة والشائعات» على الإنترنت من القيود التي تواجهها منظمات المجتمع المدني عبر فرض قيود صارمة على حرية الرأي والتعبير، لا سيما في الفضاء الرقمي. في السابق، كانت العديد من الفعاليات والتعبئة تُنظم وتُجرى عبر الإنترنت، ما يوفر منبرًا حيويًا لأنشطة المجتمع المدني. ومع ذلك، وبموجب أحكام هذا المرسوم، أصبح الحفاظ على مثل هذه المشاركة عبر الإنترنت محفوفًا بالمخاطر بشكلٍ متزايد. إذ يواجه الأفراد والمنظمات الآن خطر الملاحقة القضائية بسبب محتواهم الرقمي. وأدى ذلك إلى الحد بشكلٍ كبير من قدرة منظمات المجتمع المدني على التعبئة والدعوة والتفاعل مع الجمهور، فتقلصت المساحة المدنية المحدودة بالفعل.

ويتمثل مصدر القلق الرئيسي للمنظمات في تونس الآن في التعديل المقترح للمرسوم بقانون رقم 88 الذي عُرض على البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر 2023.[50] وذكر أحد أعضاء إحدى منظمات المجتمع المدني التونسية أنه: «ربما نحن نتجه

46 FIDH, «Serious threats to freedom of association in Tunisia», 2022, https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/tunisia/serious-threats-to-freedom-of-association-in-tunisia.

47 Maina Kiai, «Thinking democratically: a comprehensive approach to countering and preventing 'shrinking space'», OHCHR, 2017, https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/CivicSpace/ThinkPieceShrinkingCivicSpace.pdf

48 مقابلة أجريت مع الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني، 2022.

49 Avocats Sans Frontières (ASF), «Non à l›élimination du pouvoir juridictionnel», 2 June 2022, https://www.asf.be/wp-content/uploads/2022/06/CP-2-juin-2022-Non-a-lelimination-du-pouvoir-juridictionnel.pdf.

50 يُعرف القانون المقترح باسم «القانون الأساسي رقم 2023/027» - «القانون الأساسي المقترح رقم 2023/027 بشأن تنظيم الجمعيات»، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، متاح على الرابط: https://www.arp.tn/en_US/loi/project/3957.

نحو انهيار الحياة الجمعوية خصوصاً على مستوى الجمعيات الصغيرة العاملة في الميدان، وهو السيناريو الأخطر».[51] وجرت بالفعل عدة محاولات لتعديل النص، لكنها باءت بالفشل حتى الآن بسبب ضغوط المنظمات المحلية والدولية. ومع إصدار رئيس الجمهورية مرسومًا رئاسيًا، تعرب هذه المنظمات عن قلقها من الاستيقاظ على قانون معدّل للجمعيات بين عشية وضحاها. ومن شأن القانون إذا جرى تعديله أن يقيد وربما يحظر التمويل الأجنبي لهذه المنظمات من بين أمور أخرى. وفي شباط/فبراير 2024، أصدرت 46 منظمة مجتمع مدني محلية وإقليمية في تونس بيانًا مشتركًا لدعم المرسوم بقانون رقم 88، دقت فيه ناقوس الخطر بشأن مخاطر اعتماد قانون جديد من شأنه أن يحد حتمًا من الحقوق والحريات و«يقوض مكتسبات الديمقراطية».[52] وغني عن القول إن هذه المنظمات مستبعدة تمامًا من النقاش حول القانون الجديد المقترح.

وسيفرض مشروع القانون المقترح مزيدًا من التعقيدات المالية والإدارية على المنظمات المحلية والأجنبية العاملة في تونس وسيقيد التمويل الأجنبي بل ويجرمه. وفي شباط/فبراير 2022، شدد الرئيس سعيد في اجتماع للأمن القومي على «ضرورة إصدار مرسوم يحظر التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية التي تشكل «امتدادات» للأحزاب و«مكاتب تابعة» لقوى أجنبية في تونس».[53] معتبراً أن حماية مصلحة البلاد وإصدار مرسوم لوضع حد للتمويل الأجنبي أمر ضروري.

ونظراً لغياب التمويل المحلي للجمعيات، من الصعب جداً تخيل كيف يمكن لهذه المنظمات المحلية أن تنجو من حظر التمويل الأجنبي. في المقابلات التي أجريت بعد استيلاء سعيد على السلطة عام 2021، أعلن أعضاء منظمات المجتمع المدني في تونس أن مصدر تمويلهم الرئيسي يأتي من جهات مانحة أجنبية، ولم تتلق أي منها أي تمويل حكومي لدعم عملها. وأشارت جميع المنظمات أيضًا إلى أن احتياطاتها المالية ضئيلة جدًا وبالكاد ستصمد بضعة أشهر (6 أشهر كحد أقصى) في حالة فرض قيود على التمويل الأجنبي. كما أظهرت هذه المقابلات أيضًا أن التصورات حول التهديدات التي تتعرض لها هذه المنظمات ليست مشتركة بالطريقة نفسها. فالمنظمات الرئيسية التي تتخذ من العاصمة تونس مقرًا لها، لديها وعي أكبر بالتهديدات التي تواجه المجتمع المدني من تلك التي تعمل في المناطق الريفية وفي الأقاليم. على سبيل المثال، لم تعرب معظم المنظمات في المناطق الداخلية عن قلقها الكبير بشأن المراجعة المحتملة للمرسوم بقانون رقم 88. ووفقًا لممثل الاتحاد الأوروبي، فإن الانتقادات والمخاوف بشأن هذه المسألة لا تزال ضعيفة جدًا بين المنظمات خارج العاصمة.[54]

المسارات المحتملة للمجتمع المدني وهو يواجه المزيد من القيود

وضعت حملة القمع الممنهجة منظمات المجتمع المدني في موقف دفاعي، إذ تتصدى باستمرار لإغلاق المساحات المدنية. وفي هذا السياق الجديد الذي تحركه الإجراءات القمعية، ستكون المنظمات المهيكلة والراسخة أول المستهدفين وأكثر المتضررين. وستُغلق المساحات أمامها تدريجيًا، وسيتقلص مجال عملها بشكل كبير - خصوصاً تلك التي تعمل على قضايا حقوق الإنسان أو تناضل من أجل العدالة الاجتماعية وفضح الفساد. إن طغيان الاحتراف منذ عام 2011 يعني أن إنهاء إمكانية الحصول على التمويل الأجنبي سيكون له تأثير شديد على المجتمع المدني التونسي. فالمنظمات غير الحكومية تكافح بالفعل من أجل البقاء، كما أن أزمة الثقة المتزايدة - التي يغذيها خطاب الرئيس سعيد الذي يشوه سمعة النخب «الممولة من الخارج» - تقوض المجتمع المدني وتقلص المساحة المدنية.

ونتيجةً لذلك، من المرجح أن نشهد تراجع المشاركة المدنية من خلال المنظمات غير الحكومية، وفي الوقت نفسه، استعادة الفضاء المدني من قبل الحركات العفوية وغير الرسمية القادرة على تعبئة الجمهور حول قضايا محددة. وقد تكون عمليات التعبئة هذه غير متوقعة وفوضوية وغير منظمة ومجزأة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن النشاط غير الرسمي سيساعد على إبقاء الأمل حيًا، ما يضمن عدم محو التقدم الذي أحرز خلال العقد الماضي بالكامل. فحتى في مواجهة استعادة الاستبداد، ستبقى مساحات الاحتجاج والتعبير والمطالبة بالحقوق قائمة.[55] على سبيل المثال، توضح الحركة البيئية ضد أزمة النفايات في مدينة عقارب جنوب تونس كيف أن النشاط الشعبي المتجذر في المجتمعات المحلية يكتسب زخمًا.[56] وبالمثل، أظهرت الحركات الاحتجاجية التي نظمها المزارعون ومربو الماشية ضد الزيادة في أسعار الأعلاف في عامي 2021 و2022، التي قاموا خلالها بالتخييم أمام مصانع إنتاج الأعلاف للمطالبة بالتراجع عن الزيادة في أسعار الأعلاف والمطالبة برفع سعر الحليب، أظهرت إمكانية تعبئة المزارعين للدفاع عن المطالب القطاعية وقدرة بعض الفئات الاجتماعية على تبني

51 Inkyfada, «Law on association: a bill that threatens civil society», 15 February 2023, https://inkyfada.com/en/2023/02/15/law-on-associations-a-bill-that-threatens-civil-society/.

52 Tunis Afrique Presse (TAP), «CSOs express concern over proposed amendments to association law», 12 March 2023, available at https://www.tap.info.tn/en/Portal-Society/17118072-civil-society.

53 Tunis Afrique Presse (TAP), «President Saied discusses new measures affecting civil society», 15 April 2023, https://www.tap.info.tn/en/Portal-Top-News-EN/14918963-president-saied.

54 مقابلة أُجريت مع موظفي الاتحاد الأوروبي المسؤولين عن المجتمع المدني والحوكمة في تونس.

55 مقابلة مع ماهر حنين. واتضح هذا الطرح أيضًا من خلال المثال الذي قُدم حول جنازة الدكتور جاد حنشيري التي حضرها حشد مهم من الشباب وأعضاء المجتمع المدني، وكادت جنازته أن تتحول في نهاية آذار/مارس إلى تجمع سياسي.

56 مها بوهلال «الحراك البيئي ضد مشكلة النفايات في تونس»، مبادرة الإصلاح العربي، 18 كانون الثاني/يناير 2024، متاح على الرابط: https://www.arab-reform.net/publication/environmental-mobilization-amid-tunisias-waste-crisis/.

استراتيجيات المواجهة في ظل الاستبداد.[57] بالإضافة إلى ذلك، تسلط حركة التضامن مع السجناء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان المعتقلين لدى النظام الضوء على عودة النشاط غير الرسمي في وقتٍ تُحظر فيه الأحزاب السياسية وتضعف فيه المنظمات غير الحكومية والنقابات وتقمع فيه الحريات السياسية بشدة.

وتكشف هذه التطورات حدود المجتمع المدني الممول من الخارج والمحترف، ما يدل على أن المنظمات غير الحكومية الأكثر قدرة على البقاء هي المنظمات غير الحكومية الصغيرة في الأطراف التي ربما كانت أقل اعتمادًا على التمويل الأجنبي، والمنظمات غير الحكومية التي استعدت بالفعل للأوقات الصعبة - سواء من خلال تنويع مصادر التمويل، أو الانخراط في ريادة الأعمال الاجتماعية، أو تأمين قدر أكبر من الاستقلالية.

تقييم تدخل المانحين في تونس بعد عام 2011

أتاح التدخل والدعم الهائل الذي قدمه مجتمع المانحين لتونس في أعقاب الربيع العربي وفي العقد الذي تلاه المزيد من الفرص والموارد والأدوات لمنظمات المجتمع المدني، لكنه ساهم أيضًا في خلق مشهد جمعياتي يعتمد بشكلٍ كبير على المانحين وأولوياتهم المرتبطة بنهج دورة المشاريع في التمويل، ما ترك مجالًا ضئيلًا للجمعيات لتطوير أجنداتها واستراتيجياتها الخاصة على المدى الطويل، الأمر الذي ساهم أيضًا في إضعاف الروابط بين الجمعيات ومجتمعاتها.

ولا جدال في أن مجتمع المانحين، سواء كان مؤسسات خيرية أو حكومات أجنبية، لعب دورًا مهمًا في توفير الموارد لمنظمات المجتمع المدني وتمكينها من العمل. لكن هذا النوع من التمويل كان غالباً مقيدًا وقائمًا على المشاريع وغير مرن، وهو وضع لم يسمح للمنظمات بالاستجابة السريعة للتحديات أو السياقات الناشئة، وأعاق قدرتها على تطوير استدامتها على المدى الطويل. علاوة على ذلك، دفعت الآليات المالية واسعة الانتشار القائمة على الدعوات لتقديم مقترحات والتمويل القائم على المشاريع، منظمات المجتمع المدني إلى التوافق مع أهداف الجهات المانحة ومجالاتها المواضيعية وأولوياتها لتتمكن من الحصول على التمويل. وأدى ذلك بالتأكيد إلى تقويض قدرة المنظمات الوطنية/المحلية على وضع أجنداتها وأولوياتها واستراتيجياتها الخاصة التي من شأنها أن تستجيب للسياق والاحتياجات المحلية (التي تعرفها المنظمات الوطنية أكثر بكثير من الجهات المانحة) ومن شأنها أن تضفي الشرعية على عملها وأنشطتها بين الناس الذين تنوي خدمتهم أو تمثيلهم. ساهم هذا الأمر حتمًا في خلق مجموعة نخبوية «جماعة المنظمات غير الحكومية» التي يُنظر إليها على أنها تسعى إلى تحقيق مصلحتها الخاصة وليس احتياجات البلاد. هذا الوضع الذي خلقه نهج الجهات المانحة أدى إلى حاجة المنظمات المستمرة إلى تأمين الموارد لتتمكن من العمل.

وعلى مر السنين، دفعت متطلبات الجهات المانحة للحوكمة الرشيدة للمنظمات غير الحكومية بعض المنظمات في تونس، خصوصاً تلك التي تتخذ من العاصمة مقرًا لها، إلى تطوير إجراءاتها الداخلية والعمل على إدارتها الإدارية والمالية - واستفادت غالباً من برامج بناء القدرات التي رافقتها في هذه العملية. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع المنظمات معرفة جيدة بالممارسات التي يتعين عليها الالتزام بها في ما يتعلق بالحوكمة الرشيدة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية وإجراءات الموارد البشرية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المذكورة هنا خاصة بالمنظمات الموجودة في منطقة تونس العاصمة بشكلٍ رئيسي، مع إمكانية وصول أكبر إلى مجتمع المانحين وفرص التمويل. وفي حين أنه من المهم الاعتراف بالجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني لتطوير السياسات الداخلية ووضع أجندات خاصة بها، تجدر الإشارة إلى أنه في معظم الحالات كان ذلك مرتبطًا بمتطلبات الجهات المانحة وليس بناءً على أولويات المنظمات. وعند تقييم سلامة عمل المنظمات (من ضمنها معايير مثل سلامة الوضع المالي والقيادة والإدارة والحوكمة...) على مدى عدة سنوات، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات: هناك نقاط ضعف على المستوى المؤسسي في الحوكمة وتقسيم العمل، والأهم من ذلك في استراتيجيات جمع التبرعات وقدرات الاستيعاب. وخلق نموذج دورة المشاريع الذي تفرضه الجهات المانحة الرئيسية في تونس، نظامًا تتنافس فيه المنظمات مع بعضها البعض، وتوسع من نطاق ولايتها وفقًا لمتطلبات الدعوة إلى تقديم العروض، وتمدد حتمًا قدراتها (البشرية والمالية على حد سواء) بشكلٍ كبير جدًا، من أجل الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة. ولا تجد هذه المنظمات نفسها تتنافس ضد بعضها البعض فحسب، بل أيضاً ضد منظمات غير حكومية دولية أخرى أكبر حجماً (المنظمات غير الحكومية الدولية) التي تتمتع بقدرة أكبر على الوصول والمعرفة والقدرات. وفي ظل وجود هذا النظام، لا يتبقى مجال كبير لبناء التحالفات والشبكات، إلا إذا كان ذلك مرة أخرى جزءًا من الأهداف المحددة في الدعوة. ومع ذلك، حتى في هذه الحالة «فإن التزام الشراكات، الذي يفرضه غالباً المانحون، غير فعال إلى حدٍ كبير للحد من هذا التأثير التنافسي. وإذا كان هذا الالتزام على الورق فقط، فإن الشراكات نادراً ما تكون فعالة من الناحية العملية: فالمقاولون المقنّعون، أو المنفذون منخفضو الكلفة، هم مصدر مشاكل لا حصر لها، يتعين على الجهة المنفّذة إخفاؤها على الجهة المانحة والتعامل معها لاحترام التزاماتها التعاقدية».[58]

وعلى الرغم من أن قطاع المجتمع المدني انتشر فعلاً وكان مصدرًا لتوظيف الشباب،[59] إلا أن القدرة على الاحتفاظ بالموظفين طويلاً في المنظمة نفسها ضعيفة جدًا، وتعتمد غالباً

57 Inkyfada, «Ouled Jaballah : Les paysans de Mellouleche en lutte pour l'eau», 25 February 2021, https://inkyfada.com/fr/2021/02/25/ouled-jaballah-mellouleche-manifestation-paysans-tunisie/..

58 Nadia Sherif, «Improving Foreign Support to Tunisia's Civil Society», CAPerspectives, no. 5, 2017.

59 «لا يمكن التقليل من تأثير ذلك على مسيرة عدد لا يحصى من التونسيين، خصوصاً الشباب الذين عملوا أو خضعوا لتدريبات قيّمة أو تطوعوا مع منظمات المجتمع المدني. ففي بلد يعاني من مشكلة البطالة المتفشية في صفوف الشباب، وفر المجتمع المدني فرصًا للنمو والتعلم والمشاركة الهادفة التي تركت بصمة لا تمحى على مستقبل تونس» - لمين بن غازي، «اختناق المجتمع المدني في تونس: وقائع من التضييق البطيء»، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متاح على الرابط: https://timep.org/commentary/analysis/the-suffocation-of-civil-society-in-tunisia-a-chronicle-of-a-slow-constriction/.

على مدة المشروع الذي وُظّفوا من أجله. وبفضل المهارات والمعرفة المكتسبة، ليس من المستغرب أن نرى الأشخاص أنفسهم يتنقلون من منظمة إلى أخرى في فترة زمنية قصيرة، ما يخلق بالتالي «احترافًا» تقنيًا داخل القطاع بعيدًا عن أي شكل من أشكال النشاط. كما أن هذا الجانب تحديدًا هو الذي ساهم بشكل خاص في توسيع الفجوة بين منظمات المجتمع المدني تلك والحركات غير الرسمية والجمهور.

دفعت جائحة كوفيد-19 والركود الاقتصادي العالمي والأزمات المتعددة التي يواجهها الناس على المستوى العالمي الممولين والمؤسسات الخيرية إلى إعادة التفكير في الطريقة والوسائل والآليات التي يقدمون من خلالها الدعم للناس، وكيف يمكنهم التأثير فعليًا في التغيير الاجتماعي. وتزايدت الدعوات إلى إنهاء «دورة المجاعة»[60] في القطاع غير الربحي وانفتحت مساحات للتفكير وإعادة التفكير في طريقة تقديم المساعدات.

ومع تقلص المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني، يتعين على كل من هذه المنظمات والجهات المانحة التكيف مع بيئة العمل وإيجاد طرق لمواصلة التصدي للإغلاق والقمع. ولمجتمع المانحين دور مهم يلعبه هنا في توفير الموارد اللازمة (المالية والتقنية) التي من دونها لن تتمكن المنظمات في تونس من البقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، فإن تجربة الدول العربية الأخرى التي تقلص فيها الفضاء المدني تُظهر أن الجهات المانحة تميل إلى عدم الرغبة في المخاطرة، وتسارع إلى وقف دعمها للمنظمات لتجنب أي تداعيات سياسية من السلطات المحلية. ومن المرجح أن يحدث هذا الأمر في تونس مع تضييق المساحة أكثر فأكثر. وغالباً ما تذكر هذه المنظمات أن الجهات المانحة لا ترغب في تقاسم المخاطر، خصوصاً حين تعمل في أماكن مغلقة. ومع ذلك، لا يمكن للمنظمات تحمّل هذا العبء بمفردها.

كما أن الاستبداد المتزايد وتقلص المساحة المتزايدة في المنطقة يزيد من صعوبة إقناع المانحين بدعم هذه المنظمات. وظهرت أشكال جديدة من المشاركة المدنية عبر نماذج تنظيمية شعبية، ونرى أشكالاً أخرى غير تقليدية من المقاومة التي من المحتمل أن تزيد من صعوبة حصول الجهات المانحة والجهات الفاعلة في هذه الحركات على التمويل. أما بالنسبة إلى الجهات المانحة، فإن الأسباب الرئيسية تتمثل في الإجراءات والتشريعات المرهقة التي تفرضها وافتقارها إلى المرونة ونظم الامتثال، إلى جانب عدم قدرتها على الوصول المباشر إلى هذه المجتمعات ما يجعلها أقل ميلاً للانخراط فيها ودعمها. من ناحيةٍ أخرى، لا تملك هذه المجموعات جميع الموارد والمعرفة المطلوبة للوصول إلى الجهات المانحة خصوصاً للامتثال لمتطلبات المانحين المعقدة.

خاتمة

وصل المجتمع المدني التونسي إلى لحظة الحقيقة منذ استحواذ الرئيس سعيد على السلطة عام 2021. فعملية إضفاء الطابع الاحترافي التي توسعت بعد عام 2011 وأدت إلى إنشاء آلاف المنظمات غير الحكومية – العديد منها نشط للغاية – بلغت الآن حدودها القصوى. ومع مرور الوقت، أدى هذا الاحتراف إلى تعميق الانقسامات الداخلية، ما غذّى الروايات الشعبوية حول «النخب الممولة من الخارج» التي ساهمت في انهيار الديمقراطية.

يمكن استخلاص ثلاثة دروس رئيسية من مسار تونس ما بعد عام 2011. أولاً، انبثقت الشعبوية في تونس إلى حدٍ كبير من المطالبة بالسيادة، وكان لها صدى لدى الفئات المهمشة والطبقة الوسطى المهترئة ، ولا سيما خريجي الجامعات الذين وُعدوا بالحراك الاجتماعي لكنهم لم يحققوه. وفي نهاية المطاف، انجذبت شرائح من السكان المحبطين الذين يشعرون بالاغتراب عن النظام السياسي والاقتصادي نحو خطاب سعيد المناهض للغرب والنخبة. وكثيراً ما استهدف هذا الخطاب منظمات المجتمع المدني باعتبارها جزءًا من هذه «المؤامرة الغربية» لتقويض تونس و«تغيير» قيم المجتمع. وفي الوقت نفسه، فإن إعطاء الأولوية للديمقراطية الإجرائية على الديمقراطية الموضوعية، بالإضافة إلى الانقسامات الراسخة (الإسلاميون مقابل العلمانيين؛ و المبجّلون الذين يمثلهم الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مقابل المهمّشين والمنظمات غير الحكومية المحترفة مقابل الحركات غير المنظّمة)، أضعف المجتمع المدني المجزأ أصلاً وأفقده مصداقيته. ومع تزايد ندرة التمويل الأجنبي، تضطر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقات الجيدة إلى إعادة التفكير في أنشطتها، وتقليص عدد موظفيها، والتحول إلى وضع البقاء في فضاء مدني متقلص. وفي الوقت نفسه، تظهر حركات عفوية وغير رسمية حول قضايا محددة أو قطاعية. وتتسم هذه التحركات بشكل أساسي بعدم القدرة على التنبؤ، والفوضى، وعدم التنظيم، والتشرذم. وتثير هذه الأزمة أسئلة ملحة حول مستقبل الحراك والمشاركة المدنية في تونس.

ثانيًا، في الوقت الذي تشهد فيه تونس استعادة السلطوية، تنخرط منظمات المجتمع المدني في تفكير عميق حول مستقبلها. وبعد أن تخلصت هذه المنظمات من المطالب المكثفة لإدارة المشاريع، عليها أن تقيّم المسار الذي سلكته والخيارات التي اتخذتها والخيارات المتاحة لها لتجاوز حالة عدم اليقين التي طبعت الفترة منذ عام 2011. وفي الوقت نفسه، أصبحت مقاومة القمع أولوية ملحة. فتصاعد القمع ضد المجتمع المدني على المستوى المحلي بشكل كبير منذ عام 2021، ومع ذلك لا يزال المدى الكامل لهذه الحملة غير واضح. فهناك الكثير من الأمور المجهولة، إذ لا توجد حالياً آليات رصد أو إبلاغ شاملة لتوثيق ما يحدث لهذه المنظمات على الأرض. وتركز منظمات مثل «منظمة العفو الدولية» في المقام الأول على الديناميكيات على المستوى الوطني، ما يترك فجوة معلوماتية حرجة في ما يتعلق بالتحديات اليومية التي تواجهها المنظمات التونسية. ويؤكد هذا النقص في الرؤية على الحاجة الملحة إلى إنشاء آليات للرصد المنهجي لسلامة وضع المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي. ومن شأن مثل هذه الآليات أن توفر رؤى قيمة حول القمع الذي تواجهه

60 Humentum, Breaking the Starvation Cycle: How International Funders Can Stop Trapping Their Grantees in the Starvation Cycle and Start Building Their Resilience,: https://humentum.org/wp-content/uploads/2021/03/Humentum-ACR-Research-Report-FINAL.pdf.

منظمات المجتمع المدني وتساعد في وضع استراتيجيات لحماية عملياتها وضمان قدرتها على الصمود.

أخيرًا، يعكس مسار تونس ما بعد عام 2011 الدور الذي لعبته الانقسامات الداخلية في إضعاف، ليس فقط المجتمع المدني، بل أيضًا الديمقراطية نفسها، ما أمّن أرضًا خصبة للقوى الشعبوية والمناهضة للديمقراطية. وتساعد معالجة الانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين في تخفيف حدة التوترات وتعزيز الحركة المؤيدة للديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، فإن خلق مساحات للتفكير والجدل والنقاش - لتتمكن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من تقييم عقد من التحول الديمقراطي، واستخلاص الدروس المستفادة ووضع استراتيجيات للمستقبل - أمر بالغ الأهمية لإعادة بناء الثقة وتحديد الأهداف المشتركة والحفاظ على ما تبقى من الفضاء المدني. ولعب «الاتحاد العام التونسي للشغل» هذا الدور في ظل ديكتاتورية بن علي. والآن، ومع إضعاف الاتحاد ونزع الشرعية عنه، يتعين على مجموعات المجتمع المدني ابتكار وخلق هذه المساحات داخل تونس وخارجها. يجب إعادة بناء هذه المساحات في زمن القمع، لا سيما وأن نظام سعيد يعاني من إخفاقات اجتماعية واقتصادية متزايدة. فالعديد من الذين قبلوا ذات يوم بالقيود المفروضة على الحرية مقابل منافع اقتصادية يدركون الآن أنهم فقدوا الاثنين معاً. وفي هذا السياق، يجب على المجتمع المدني أن يجد طرقاً جديدة للحفاظ على النشاط، وإعادة تأكيد القيم الديمقراطية، والإبقاء على مساحة للتداول - على الرغم من تزايد الاستبداد.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس